جامعة بومرداس

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص تعاون دولي

عنوان المذكرة

السياسة الخارجية البريطانية تجاه الاتحاد الأوروبي "حالة البريكسيت"

إعداد الطالب
سليمان قادة

إشراف الأستاذ
عبد الوهاب عمروش

لجنة المناقشة

الأستاذ .....**رئيسا**

الأستاذ .....**ممتحنا**

الأستاذ .....**مقررا**

السنة الجامعية 2020/2019

شكر وعرفان

لكم منّي جزيل الشكر والتقدير.

إلى والدي العزيزين رعاهم الله وأطال عمرهما إلى أشقاء روحي إخوتي وأخواتي

إلى جميع أساتذتي وإلى جميع الزميلات والزملاء إلى جميع هؤلاء أهدي ثمرة جهدي هذا.

شكرا

الإهداء

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيّبًا، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه بصدق الوفاء والإخلاص أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف **"عبد الوهاب عمروش"**، على قبوله الإشراف على المذكرة، وعلى نصائحه القيّمة، وعلى كلّ الدعم الذي قدّمه لي بتقويمه، ومراجعاته محتويات المذكرة.

كما أتقدم بالشكر الكبير للأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة قصد إنارتي بما يفيدني في أبحاثي المستقبلية، دون أن ننسكل أساتذة العلوم السياسة لجامعة بومرداس الذين ساهموا في تكويننا طيلة مدّة الدراسة وشكر خاص لكلّ الزملاء، وطلبة قسم العلوم السياسة والعلاقات الدّولية متمنين لهم المزيد من النجاح والتّألق.

سليمان

مقدمـة

مقدمة

تعتبر السياسة الخارجية من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية، لأن من خلالها تتبلور العلاقات بين الدول، ولفهم هذه العلاقات يجب فهم السياسة الخارجية،وهذه الأخيرة لم تستقل عن مجال العلاقات الدولية إلا بعد الثورة السلوكية، وفي بداية الستينات من القرن الماضي تطورت ظاهرة السياسة الخارجية، تطورا واضحا وذلك لتعدد قضاياها وتزايد الوحدات الدولية وتنوعها في النظام الدولي.

تتجلى أهمية دراسة السياسة الخارجيةالبريطانية، في فهم توجهاتها الخارجية وعلاقاتها فيما بينها وتفسير أسباب تبلور سياستها الدولية مع الإتحادالأوروبي، في أنماط مختلفة في النسق الدولي، كما أن دراسة السياسة الخارجية تمكننا من كشف وفهم الاستراتيجيات القومية البريطانية تجاه بيئاتها الخارجية، سواء كانت هذه الدول كبرى أو إقليمية ومدى نفوذها وحجم أدوارها الخارجية.

فتعتبر بريطانيا قوة عظمى وعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، وعضو مؤسس في حلف شمال الأطلسي، وكذلك في كل من منظمة التعاون والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأمن والتعاون،ومجموعة الدول السبعة، مجموعة الدول العشرين، وهي أيضاً رئيس دول الكومنولث.

كما يعتبر الانسحاب البريطاني من الإتحاد الأوروبي أو ما يعرف بالبريكسيت"**Brexit**" من القضايا البارزة التي تشغل الساحة الدولية في الوقت الراهن، حيث تسعى بريطانيا لانتهاج سياسة جديدة تتوافق مع التطورات الجديدة على كافة الأصعدة، وذلك باعتماد إستراتيجية الانفصال لضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية، والإستراتيجية مستقبلا والحفاظ على سيادتها، إلا أن ذلك قد يؤثر على كلا من الطرفين سواء على الإتحاد الأوروبي أو المملكة المتحدة.

وبالتالي يعتبر خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي قضية تطرح عدّة توجهات مستقبلية حول السياسة الخارجية البريطانية.

1/ إشكالية الدراسة

تتمثل الإشكالية الرئيسية لدراستنا في:

- ماهي طبيعة توجهات السياسة الخارجية البريطانية تجاه الإتحاد الأوروبي في ضل البريكسيت؟

من خلال الإشكالية تبرز لنا الأسئلة الفرعية التالية:

1- فيما تتمثل محددات السياسة الخارجية البريطانية؟

2- ما هي توجهات وأدوات السياسة الخارجية البريطانية ؟

3- كيف هي العلاقة بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي قبل البريكست ؟

4- ما هي دوافع وتداعيات خروج و إنسحاب بريطانيامن الإتحاد الأوروبي؟

5- ما هي أهداف السياسة الخارجية البريطانية بعد استفتاء الخروج من الإتحاد الأوروبي؟

6- ما هي السيناريوهات المستقبلية بعد البريكسيت؟

2/ فرضيات الدراسة:

1- تقوم السياسة الخارجية البريطانية على مبدأ تحقيق المصلحة الوطنية، وإستعادة مكانتها الدولية، وحماية أمنها القومي.

2-خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي،بطريقة منهجية يضمن دوام مصالح كل من بريطانيا و الإتحاد الأوروبي.

3-إن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، زاد من حدة التنافس والصراع بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي.

3 / مبررات إختيار الموضوع:

أ /الأسباب الذاتية:

المبرر الشخصي الرئيسي يتمثل في كون الموضوع ذات أبعاد ومضامين عميقة، يتماشى إلى حد كبير مع تخصصنا في مجال التعاون الدولي،والشعور بقيمة وأهمية هذا الموضوع خاصة في مجال العلاقات الدولية التي تعرف تحولات وتطورات متلاحقة.

ب/الأسباب الموضوعية:

الفضول العلمي المتمثل في محاولة الكشف عن العلاقة بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي لإستنتاج مبررات الخروج وشكل العلاقة المستقبلية خصوصا إذا علمنا أن كلا من بريطانيا والإتحاد الأوروبي يعتبران من الفواعل المؤثرة في السياسة الدولية.

4/أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:إن المستجدات و التحولات الدولية المتسارعة داخل أوروبا خاصة في السنوات الأخيرة، والتي أدت إلى حدث مهم وهو قرار بريطانيا الخروج من الإتحاد الأوروبي فيكتسي هذا الموضوع مكانة مميزة و ذلك باعتباره موضوع الساعة،وهو مايعطيه أهمية كبيرة .

تتجلى أهمية دراسة السياسة الخارجيةالبريطانية، في فهم توجهاتها الخارجية وعلاقاتها فيما بينها وتفسير أسباب تبلور سياستها الدولية مع الإتحادالأوروبي، في أنماط مختلفة في النسق الدولي، كما أن دراسة السياسة الخارجية تمكننا من كشف وفهم الاستراتيجيات القومية البريطانية تجاه بيئاتها الخارجية، سواء كانت هذه الدول كبرى أو إقليمية ومدى نفوذها وحجم أدوارها الخارجية.

5/ حدود الدراسة:

أ-الإطار الزماني:

من الناحية الزمنية فالدراسة تمتد من سنة 2016، وهي فترة إجراء الإستفتاء حول خروج بريطانيامن الإتحاد الأوروبي إلى يومنا هذا.

ب-الإطار المكاني :

أما من الناحية المكانية فالدراسة تختص بدراسة الحيز الجغرافي لبريطانيا والإتحاد الأوروبي.

6/ الإطار المنهجي :

أ /**المنهج التاريخي:**

يعتمد هذا المنهج على الخبرات السابقة والتي يتحصل عليها الباحث من المصادر التاريخية، وذلك بغية فهم الظاهرة الآنية فهما يقينا جيدا والوقوف على أحداث الماضي والإستفادة منها لفهم الحاضر والتخطيط للمستقبل، من خلال عرض السياسة الخارجية البريطانية والعلاقة التاريخية بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي.

ب/ المنهج المقارن: من خلال مقارنة السياسة الخارجية البريطانية في فترتين زمنيتين مختلفتين أي مقارنة فترة تواجد بريطانيا في ضل الاتحاد الأوروبي وفترة الانسحاب منه.

ج/ المنهج الإستشرافي: الذي يستشرف التداعيات والتوقعات، هنا يمكننا إستشراف السيناريوهات المتوقعة، والتداعيات السياسية والاقتصادية المرتقبة بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

7/ أدبيات الدراسة:

أ- بوخريص أحمد، "خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، الأسباب والتداعيات" المركز الديمقراطي العربي" ، 2016.

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة التاريخية بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي، كذلك هدفت الدراسة إلى بيان الأسباب،التي دفعت البريطانيين التصويت لصالح معسكر الخروج منالإتحاد الأوروبي وتداعياته.

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية

1-ضعف الإتحاد الأوروبي بعد فقده قوة نووية ودولة صاحب مقعد دائم في مجلس الأمن.

2-عدم استقرار العلاقة الاقتصادية بين العالم العربي والمملكة المتحدة.

ب -هاشم نوارء،"خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، دراسة في الأسباب والتداعيات" مركز دراسات الوحدة العربية، 2017.

هدفت الدراسة إلى بيان أسباب التصويت لمصلحة خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، التي كان من أبرزها،الهجرة، السيادة، التجارة والوظائف رسوم العضوية،والضرائب.

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

ستواصل بريطانيا الإلتزام مع الإتحاد الأوروبي بالمعاهدات والقوانين، من غير المشاركة في صنع القرار سيبقى الإتحاد الأوروبي، أكبر سوق في العالم وبريطانيا أكبر شريك تجاري له.

إن خروج بريطانيا سوف يضر بالتماسك والثقة والسمعة الدولية الإتحاد لأوروبي، حيث إن هذا الخروج سيقوض النظام السياسي والاقتصادي الليبرالي الذي يحظى به كل من بريطانيا والإتحاد الأوروبي كما لن تتأثر العلاقات البريطانية العربية لان العلاقات الإقتصادية والتجارية والعسكرية قوية بين الطرفين.

ج –دراسة "**ذهبي عبد الحكيم"العلاقات الأمركية البريطانية و الآمن الأوروبي** "والتي تطرق فيها إلى العلاقة بين الإتحاد الأوروبي وبريطانيا وذلك في إطار العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وتأثير العلاقة على مكانة الإتحاد الأوروبي ومستقبله.

8/ تقسيم الدراسة: إنطلاقا من كل هذا ومحاولة لدراسة الموضوع إستوجب الأمر إتباع الخطة التالية:

الفصل الأول: أبنتم التطرق إلى محددات وتوجهات السياسة الخارجية البريطانية وتقديم لمحة عن الإتحاد الأوروبي ثم الحديث عن العلاقات الأوروبية البريطانية قبل الإنفصال.

الفصل الثاني :حيث تم تسليط الضوء على مشروع البريكسيت من خلال التطرق لأسباب وتداعيات خروج بريطانيامن الإتحاد الأوروبي وتأثير ذلك على علاقة هذا الأخير بالقوى الدولية ودراسة أهداف السياسة الخارجية البريطانية بعد البريكسيت والسيناريوهات المستقبلية المحتملة.

الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة الخارجية :

لقد اختلف العلماء والباحثين في مجال السياسة الخارجية حول تعريف السياسة الخارجية، وهذا راجع لما تتميز به من تعقيد وتشابك، بالإضافة إلى التطورات التي أدّت إلى إضفاء أبعاد جديدة لهذه الظاهرة، وهذا ما حال دون وضع تعريف شامل لها.

بحيث يرى "**بهجت قرنى Bahjatkarni**" أنّ التحديد لماهية السياسة الخارجية هي نقطة بدء في التحليل[1].

تعرف السياسة الخارجية بشكل عام على أنّها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، ويمكن للسلوكية أنْ تأخذ أشكال مختلفة توجه نحو دولة أخرى أو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية... إلخ[2].

يستدعي الخوض في دراسة أي موضوع أو ظاهرة العلاقات الدولية الرجوع إلى الخلفية المعرفية والفكرية، والمرجعية النظرية لها، والتي توجهنا، وتحدد من خلاله طريقة وأدوات البحث النظرية المناسبة لدراسة ظاهرة السياسة الخارجية البريطانية، وتوضيح كيف أنّ السياسة الخارجية كانت تفسر من خلال النظريات الكبرى للعلاقات الدولية قبل فتح مجال فرعي هو تحليل السياسة الخارجية، ومن بين هذه النظريات والمدارس نجد النظرية الواقعية تليها النظرية السلوكية، ونظرية ما بعد السلوكية، ليتسع لنا فهم موضوع السياسة الخارجية البريطانية، وتوجهاتها الخارجية.

---

[1] بهجت قرني وعلي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة جابر سعيد عوض ،القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسة، الطبعة الثانية ، 2002 ، ص .29

[2] ناصر يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي،ط 1،1985 ،ص .157

النظرية الواقعية والواقعية الجديدة

لقد شهدت فترة الأربعينيات في القرن العشرين تحولات عديدة، وكان أبرزها ظهور الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية، والذي جاء كرد فعل على الاتجاه المثالي، ولقد جاءت النظرية الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية، كنظرية سياسية تهدف إلى دراسة عامل القوة والحروب والنزاعات في فهم سلوكيات الدول، دون أن تهتم بالمثل في دراسة العلاقات الدولية.

خلال التدقيق في التعريفات المختلفة للسياسة الخارجية،يمكن تقديم تعريفا شاملا لها،على أنها مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية، مع مختلف فواعل النظام الدولي، وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف والتي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى، أو المحافظة على الوضع الراهن، في العلاقات الدولية، كما أنها تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية.

أوّلا: النظرية الواقعية الكلاسيكية:

هناك من يعرف الواقعية بأنّها: "التقليد النظري السائد طوال الحرب الباردة، وهي تصور الشؤون الدولية باعتبارها صراعا من أجل النفوذ بين الدول، وتعينها سوى المصالح، وهي متشائمة بشكل عام إزاء إمكانية إزالة الصراعات والحروب[1].

وعرفها "**ستيفين ولت**" **StevenWalts** تصور الشؤون الدولية باعتبارها صراعا من أجل النفوذ بين دول ال تعنيها سوى مصالحها، وهي متشائمة بشكل عام إزاء إمكانية إزالة الصراعات والحروب ..."[2].

ومن وجهة نظر "**هانس مورغنتو Hans Morganthau** "الواقعية السياسية تعتبر أنّ الحياة السياسة مثلها مثل الحياة الاجتماعية العامة تحكمها السنين الموضوعية التي تنبع من الطبيعة البشرية وأنّ السياسية الدولية كأي سياسة أخرى هي صراع من أجل السلطة... ولطالما كان هذا التطلّع إلى السلطة

[1] د. عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص .116

[2] د. عامر مصباح، مرجع سابق ، ص 118

هو السمة المميزة للسياسة الدولية كأي سياسة أخرى فإنّ عبارات السلطة هي التي تفصح حتما عن السياسة الدولية"[1].

يعرف المعجم الحديث للتحليل السياسي النظرية الواقعية أنّها: "الرأي القائل أنّ السياسة تتناول القوة والسعي لتحقيق الصالح، وال تتناول القانون والحقوق والواجبات، وأنّ التحليل السياسي ينبغي إجراؤه على وفق إيعاز هذه البصيرة، تواجه الواقعية عموما في تحليل العالقات الدولية حيث قد يشير غياب نظام دولي مستقل إلى أنّ العوامل القانونية والأخلاقية لا يمكن إلّا أن تؤمن قناعا للمصالح الذاتية، وتعدّ الكلمة الألمانية"**Real Politic**" أحيانا مرادفًا للسمات العامة للواقعية السياسية غير أنّها تنطبق على نحو أدق على اهتمام ذريعي في الفن السياسي"[2].

ويرى "**كينث ولتزKenneth Waltz**" الواقعية تعتبر أنّ مصالح الدولة توفر انبثاق الفعل والضرورة السياسية تنشأ من المنافسة غير المنضبطة للدول، ومن ثم فالحساب يقوم على هذهالضرورات التي تستطيع كشف السياسات الأفضل التي تستخدمها مصالح الدول، وفي النجاح كواقعي ومقوي للدول.

ويعرف "**سميث Smith**" الواقعية، يقول: "الواقعيون يفترضون أنّ الوحدة المهمة في الحياة الاجتماعية هي الجماعة، وأنّ السياسة الدولية الفاعل الجماعي الحقيقي والمهم هي الدولة التي لا تعرف سلطة فوق سلطتها، وأنّ الشر ميل يتعذر استئصاله" وإنّ امتلاك القوة والحفاظ عليها تكون بواسطة الأفراد والدول كوجود كلي لا مفر منه، وأن القضايا الحقيقة في السياسات الدولية يمكن فهمها عن طريق التحليل العقلاني في المصالح المتنافسة المحددة في مفهوم القوّة"[3] .

[1] محمد ناصر مهنا،العلاقات الدولية بين العولمة والإرهاب الإسكندرية،المكتبة الجامعية الحديث، 2006،صص157.-164.

[2] محمد السّيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998، ص225.

[3] عامر مصباح، مرجع سابق، ص ص.165 -154

2- خلفيات ظهور النظرية الواقعية:

جاءت النظرية الواقعية كرد فعل على النظرية المثالية في الدراسة للعالقات الدولية في الوليات المتحدة خلال أكثر من 20 عام، بحيث تتميز الواقعية عن المثالية بأنها ترتكز على أنّ الدولة القومية هي أساس كوحدة التحليل على خالف المثاليين الذين يرون الاهتمام بمعايير السلوك الدولي، كما يرفض الواقعيون فكرة وجود تناسق في المصالح بين الأمم يرون أنّ الدولة دائما تتضارب في مصالحها، إلى درجة يقود بعضها إلى الحرب.

يعتقد علماء الواقعية أّن هناك مجموعة من العوامل تلعب دورًا في تشكيل السلوك الدولي، كما يوافق الواقعيون بشكل عام على أنّ الموقع الجغرافي لدولة يؤثر في إمكانياتها وتوجهاتها للسياسة الخارجية، وأنّ المبادئ المعنوية والأخلاق يصعب تطبيقها عل الأعمال أو السلوك السياسي، وذلك قدرة الدولة على تحقيق أهداف سياستها الخارجية، في حين ترى الواقعية القائد السياسي أنّه شخص غي أخلاقي[1].

فالواقعية تركز بالأساس على المصلحة الوطنية والقوة:

3-مفهوم المصلحة الوطنية:» جيمس روزنو James Rosneau " فإنّه يفرق بين المصلحة الوطنية كأداة للتحليل السياسي والمصلحة الوطنية كأداة للعمل السياسي لوصف وشرح وتقويم مصادر وكفاءة السياسة الخارجية لدولة ما، أما المصلحة الوطنية كأداة للعمل السياسي، فإنّه يتم توظيفها لتبرير أي استنكار أو اقتراح سياسة ما.

وعرّفها "**هانس مورغانتو**" **Hans Morganthau**"بأنّها: "القوة بمعنى أنها ترتبط بقضية البقاء القومي، ومن ثم فإنها جوهر السياسة".

[1] وليد عبد الحي، النظريات المتضاربة في العالقات الدولية، الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 1985، ص .53

مفهوم القوة:

يعرف "**فيري Vieri**" القوة "قدرة فاعل معين خلال عالقة اجتماعية أن ينفذ إرادته بالرغم من المقاومة".

ويري "**بيرتراند رسل Bertrand Ressel**" القوة بأنّها: "إحداث نتائج مقصودة".

ويعرفه"**هانس مورغانتو**" **Hans Morganthau**": إنها علاقة سيكولوجية بين هؤلاء الذين يمارسون وهؤلاء الذين هم خارج الذين يمارسونها[1].[1]

ثانيا : الواقعية الجديدة

في السبعينات انتقدت أطروحات الواقعية التقليدية بسبب منهجيتها السلوكية، التي تمحورت حول سلوك الدولة، وأخفقت في استيعاب وفهم الواقع الحقيقي على أنّه نظام له بنيته أو كيانه المميز، وبالغت في تفسيرها للمصلحة، ومفهوم القوة. وبغية تكييف الواقعية التقليدية مع التطورات في السياسة الدولية، أثار "**K. Waltz**" العديد من الأسئلة الإضافية التي لم تكن الواقعية التقليدية قد عينت بها[2].

وقد عرض "**K. Waltz**" في إطار الواقعية الجديدة مقدمات نظرية وتحليلات أكثر تعقيدًا من تلك التي جاءت عند الواقعيين التقليديين، ففي تقديره أنّ الواقعية البنيوية الجديدة تعدّ نظامًا للسياسة والدولة ككل، وهي تتمتّع بسمات مميّزة ومترابطة، فالواقعية الجديدة تؤسس استقلالية السياسة الدولية، بالتالي تجعل صياغة نظرية فيها أمرًا ممكنا[3].

ولقد قامت الواقعية الجديدة عن طريق روادها بتقديم مجموعة أعمال لتفسير وشرح السياسة الخارجية للدول أمثال "ريمون أرون" كمفكر من الواقعية الكلاسيكية، أو "كنيث والتز" أب الواقعية الجديدة أو البنيوية.

---

[1] عامر مصباح، مرجع سابق، ص ص.165 -154

[2] د. جهاد عودة، السياسة الدولية-العلاقات الدولية مدارس ونظريات، القاهرة: توزيع دار الكتاب الحديث، الطبعة 2، 2015، ص .360

[3] حمدوش رياض، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر "2001، غير منشورة) جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011، ص .36

إنّ مسلمة الواقعية الجديدة على أنّ النظام الدولي هو نظام فوضوي، وذلك نتيجة غياب سلطة شرعية تمتلك وسائل القهر المادي لمن يعتدي على الشرعية الدولية. جعل من الفواعل الدولية، وعلى رأسها الدول، تعتمد في كثير من الحالات على ذاتها لضمان أمنها، وبالتالي فكل دولة تنتهج سلوك معين في إطار ما يسمى بالسياسة الخارجية لهذه الدول[1].

إسهامات المدرسة الواقعية الجديدة في تحليل السياسة الخارجية:

يتميز إسهام المدرسة الواقعية الجديدة في مجال العالقات الدولية بشكل عام، وفي حقل السياسة الخارجية بشكل خاص بأنّه يمثل تطورا لمقولات مدرسة تحليل النظام، خاصة فيما يتركز على عملية التحليل على مستوى النسق، فالتغيير في بنيان النسق العالمي يؤثر في بنيان السياسة الخارجة للوحدات المكونة له.

إذ تفسير الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية، وتفاعلات البيئة الدولية يتحدد من خلال افتراض مسلمة السلوك العقلاني للفاعل أو الدولة، أي أنّ جميع الدول في إطار تفاعلها مع النسق الدولي. فهي تتصرف في الكثير من الأحيان بالعقلانية[2].

[1] جهاد عودة، مرجع سابق، ص 362.

[2] حميدوش رياض، مرجع سابق، ص 388.

الفصل الأول

السياسة الخارجية البريطانية في ظل الإتحاد الأوروبي

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية البريطانية.

تعتبر بريطانيا قوة عظمى وعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، وعضو مؤسس في حلف شمال الأطلسي، وكذلك في كل من منظمة التعاون والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأمن والتعاون، ومجموعة الدول السبعة، مجموعة الدول العشرين، وهي أيضاً رئيس دول الكومنولث.

فمنذ إنضمام بريطانيا إلى عضوية الإتحاد الأوروبي أصبحت فكرة الخروج إحتمالا قائمًا وتحديًا على تفكيك التجربة التكاملية الأوروبية، ويرجع قرار الإنفصال البريطاني عن الإتحاد الأوروبي إلى عدة أسباب سياسية أمنية و إقتصادية.

تميزت العلاقات البريطانية الأوروبية قبل الإستفتاء البريطاني حول مغادرة الإتحاد الأوروبي، بحالة يمكن وصفها بعدم الإرتياح المتبادل، القائمة على تاريخ طويل من عدم الثقة، وعدم الإنسجام في التوجهات والرؤى بين بريطانيا والجماعة الأوروبية خاصة مع الدولتين في الإتحاد ألمانيا وفرنسا، ولم تكن لبريطانيا الرغبة في التكامل و الإندماج.

فلطالما إعتبرت بريطانيا نفسها ولاسيما حزب المحافظين فيها دولة أطلسية أكثر منها أوروبية، متخذة سياسة إقتصادية خارجية أكثر قربًا من الولايات المتحدة الأمريكية، لكن ذلك لم يمنعها من التطلع لتحقيق مصالح كبرى سياسية كانت أو إقتصادية من خلال الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية البريطانية.

أولا: الموقع الجغرافي.

تتكون بريطانيا التي يُطلق عليها المملكة المتحدة بالكامل من جزيرة، وتحتوي بريطانيا العظمى على إسكتلندا وإنجلترا وويلز وعلى الجزء الشمالي من جزيرة إيرلندا، وعاصمتها لندن.

تقع بريطانيا مقابل الساحل الشمالي الغربي لأوروبا، أي بين المحيط الأطلسي في الشمال وشمال غرب بحر الشمال في الشرق، ويفصلها عن القارة مضيق دوفر والقناة الإنجليزية وذلك على بعد 34 كيلومتراً، ومن جهة البحر الأيرلندي تحدها الجمهورية الأيرلندية وقناة سانت جورج[1].

تبلغ مساحة بريطانيا 965 كيلومتراً تقريباً من الشمال إلى الجنوب، وحوالي 485 كيلومتراً من الشرق إلى الغرب، وكما يبلغ طولها الكلي 12.789 كيلومتراً، وتتبع لبريطانيا مئات الجزر الصغيرة[2].

كما تتفاوت الجغرافيا الطبيعية لبريطانيا تفاوتًا كبيرًا تتألف إنجلترا من أراض منخفضة في معظمها، مع مرتفعات أو تضاريس جبلية تتواجد فقط شمال غرب خط تيز – إكس (خط وهمي يصل بين نهري تيز وإكس) تشمل مناطق المرتفعات ليك ديستريكت وبينينز ونورث يورك مورز وإكسمور ودارتمور.

[1] علي موسي بريطانيا الجغرافيا الموسوعة العربية تاريخ النشر 201/10/18.

[2] Lacey Baldwin Smith, Paul R. Josephson, Dorothy Whitelock, ana others (2018-2-18)

ثانيا: السكان.

تعد بريطانيا واحدة من أكثر الدول الكبرى كثافةً سكانية في أوروبا، وبلغ عدد السكان في بريطانيا حوالي 66 مليون نسمة، حسب إحصائيات عام 2018 [1].

حيث تتميز بريطانيا بالكثافة السكانية المرتفعة، خاصة في جنوب شرق إنجلترا، ونوضح في الجدول الأتي مؤشرات عن السكان البريطانيين حسب إحصائيات عام 2018.

جدول 01 : يبين مؤشرات عن السكان البريطانيين،حسب إحصائيات عام 2018 .

عدد السكان حسب إحصائيات عام 2018	66 مليون نسمة
نسبة النمو الديمغرافي إلى غاية 2050	ما بين 0.2 إلى 0.3
معدل العمر	الرجال 79.5 سنة. النساء 83.5 سنة.
اليد العاملة	32.08 مليون من إجمالي عدد السكان.
الكثافة السكانية	264.9 نسمة في كلم مربع

المصدر من إعداد الطالب نقلا من الموقع www.ons.gov.uk

فمن خلال الجدول يتضح لنا التنوع في التركيبة السكانية لبريطانيا وإرتفاع في معدل العمر مقارنة ببعض الدول الأوروبية، فسكان بريطانيا يشكلون 13% من سكان الإتحاد الأوروبي، وعدد السكان الكبير يفيد في توفير الأيدي العاملة لبريطانيا.

[1] مكتب الإحصائيات البريطانية www.ons.gov.uk

وينقسم سكان بريطانيا عرقياً حسب إحصائيات 2018، إلى المجموعات التالية: بيض بنسبة 87.2%، سود وأفريقيين وبريطانيين سود بنسبة 3%، هنود بنسبة 2.3%، باكستان بنسبة 1.9% ، مختلط بنسبة 2% و آخرون بنسبة 3.7 % .

ثالثا: الديانات.

نسب معتنقي الديانات في بريطانيا هي كالتالي مسيحيون بنسبة 59.5%، مسلمين بنسبة 4.4%، هندوس بنسبة 1.3%، ديانات أخرى بنسبة 2%، غير محدد بنسبة 7.2%،بدون ديانة بنسبة 25.7%[1].

رابعا: اللغات في بريطانيا.

اللغة الرسمية في بريطانيا هي اللغة الإنجليزية، ويوجد عدة لغات إقليمية معترف بها وهي الإسكوتلندية، الأيرلندية، الكورنيش، الويلزية، الغيلية الإسكوتلندية.

خامسا: النظام السياسي في بريطانيا.

إنّ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى و إيرلندا الشمالية هي دولة موحدة ذات ملكية دستورية، وتتمتع إسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية بدرجة من الحكم الذاتي، ورئيس الدولة هو الملك وهي حالياً الملكة إليزابيث الثانية، وفي بريطانيا رئيس الحكومة هو نفسه رئيس الوزراء، ويتكون البرلمان البريطاني من مجلسين وهو الهيئة التشريعية العليا في المملكة المتحدة، المتمثل في مجلسا العموم واللوردات ومقره هو قصر وستمنستر .

يقصد **بالنظام السياسي**" **Politiqual Régime**" ذلك الدور أو الأدوار في النسق السياسي الوطني، التي تكمن فيها سلطة إتخاذ القرار الملزمة[2].

---

[1] مكتب الإحصائيات البريطانية www.ons.gov.uk

[2] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998، ص225 .

سادسا/ الاقتصاد البريطاني

تملك بريطانيا سادس أكبر إقتصاد في العالم، إذ قُدر الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 ب 2.480 تريليون دولار، وبلغ نصيب الفرد الواحد 604 39 دولار، كما أنّ بنك إنجلترا يقوم بإصدار العملة الوطنية وهو البنك المركزي للدولة، وعملة بريطانيا هي الجنيه الإسترليني وهو ثالث أكبر إحتياطي في العالم كما نوضح في الجدول الأتي مؤشرات عن الإقتصاد البريطاني، حسب إحصائيات عام 2018.

جدول 02 : يبين مؤشرات عن الإقتصاد البريطاني، حسب إحصائيات عام 2018

الدخل القومي الخام	2.577 مليار أورو
الدخل الفردي	39702 مليار أورو
الزراعة	تمثل 2 % من الدخل الوطني
الصناعة	تمثل 35 % من الدخل الوطني
قطاع الخدمات	يمثل 63% من الدخل الوطني
الصادرات	414.7 مليار أورو
الواردات	564.02 مليار أورو
الميزان التجاري	– 149.702 مليار أورو

المصدر : من إعداد الطالب نقلا من الموقع www.ons.gov.uk)

فمن خلال الجدول يتضح أن بريطانيا تمتلك إقتصاد قوي حيث يُعتبر قطاع الخدمات أكبر قطاع إقتصادي في بريطانيا، إذ يُمثل 63% من الناتج المحلي الإجمالي، والسياحة ركيزة مهمة من ركائز الإقتصاد في الدولة، حيث إنّها سادس أكثر الدول زيارةً في العالم، وتصنع بريطانيا السيارات والمركبات الفضائية والأدوية، وتتشارك تجارياً بشكل رئيسي مع الولايات المتحدة والصين وألمانيا وفرنسا وهولندا، ولقد أسهم في نهضتها الصناعية توفر الفحم بكميات كبيرة منذ القدم، وكذلك خامات الحديد، و إكتشاف

وإستثمار الغاز الطبيعي والنفط من بحر الشمال منذ السبعينات من القرن العشرين، لتصبح بريطانيا أكبر دول أوروبا إنتاجاً للغاز الطبيعي وثانيها في إنتاج النفط.

كما يستثمر من أراضيها العديد من المعادن الفلزية (النحاس، النيكل، الرصاص، القصدير، التنگستين، الزنك)، وتتركز الصناعات حول حقول الفحم وحول المرافئ البحرية وخاصة الغربية من تلك الحقول وأهم الصناعات البريطانية هي الصناعات المعدنية، وتضم صناعة السفن البحرية (كلاسكو، ميدلسبرو) والسكك الحديدية (جنوبي ويلز، لندن، بلايموث) وصناعة الأسلحة والمحركات والسيارات والطائرات والأجهزة الكهربائية (لندن، برمنگهام، لانكشير) .

وتعتمد الزراعة في بريطانيا على المكننة إلى حد كبير، فهي مكثفة وفعالة وفقًا للمعايير الأوروبية، إذ تنتج نحو 60% من الإحتياجات الغذائية من خلال إسهام 1% فقط من القوى العاملة تساهم بنحو 2% من الناتج المحلي الإجمالي. يكرس نحو ثلثي الإنتاج للماشية، وثلث للمحاصيل الصالحة للزراعة.

تتمتع بريطانيا بمجموعة متنوعة من الموارد الطبيعية، تشمل جيولوجيًا الفحم، والنفط، والغاز الطبيعي، والحجر الجيري، والطباشير وثنائي أكسيد السيليكون (السيليكا)، والملح الصخري، والكاولين (الصلصال الصيني)، وخام الحديد، والقصدير، والفضة، والذهب، والرصاص كما تشتهر بريطانيا بتربية الأبقار والأغنام التي تتركز في ويلز وشبه جزيرة كورنول وجنوب شرقي إنجلترا وشرقها وجنوبي إسكتلندا وأواسط إيرلندا، بعدد إجمالي يبلغ نحو 28 مليون رأس من الأغنام، ونحو 15 مليون رأس من الأبقار، ونحو 5 مليون رأس من الخنازير، وقرابة 125 ألف رأس من الخيل، وتعد البحار البريطانية غنية بالأسماك، وأهم مراكز الصيد تتركز في شط دوفر في بحر الشمال[1].

[1] فرزا ت مروان،بريطانيا الجغرافيا السياسية بعد الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي موقع عن ببلادي، 2016 شوهد على الرابط الآتي في

كما يحتل قطاع الخدمات المركز الأول في الناتج الوطني بنسبة 63%، ويعمل به نحو ثلثي اليد العاملة، ويتمثل في الخدمات الشخصية و الإجتماعية والجماعية، والتأمين وخدمات الأعمال والخدمات الحكومية والتجارة، الفنادق، المطاعم، النقل والمرافق العامة وتضم بريطانيا شبكة كثيفة من طرق السيارات والسكك الحديدية، كما تملك الدولة نحو2500 سفينة تجارية. وللخطوط الجوية البريطانية رحلات إلى جميع أنحاء العالم، ومن أكبر مطاراتها مطارا هيثرو وگاتويك[1].

المطلب الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية البريطانية.

كانت بريطانيا أقوى دولة في العالم خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكذلك في بداية القرن العشرين، إذ مارست دوراً عالمياً من خلال قوتها المالية والصناعية والبحرية، والإمتداد الواسع لهذه الإمبراطورية ساعد كثيراً في تدعيم قوتها.

كما تعتبر بريطانيا قوة عظمى وعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، وعضو مؤسس في حلف شمال الأطلسي، وكذلك في كل من منظمة التعاون والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأمن والتعاون، ومجموعة الدول السبعة، مجموعة الدول العشرين، وهي أيضاً رئيس دول الكومنولث. [2]

تسعى السياسة الخارجية البريطانية للتواصل مع الدول من خلال زياد التعاون الاقتصادي الذى يسهل لها تحقيق أهدافها حيث تتوجه السياسة الخارجية البريطانية إلى إبرام إتفاقيات إقتصادية مع العديد من الدول حيث تسعى للربط بينها وبين العديد من الدول من أجل التواصل مع الجانب الأمريكي من خلال زيادة الجانب الإقتصادى مع الولايات المتحدة الأمريكية و كذلك زيادة التقارب الاقتصادي مع دول الخليج العربي وكذلك الهند وكذلك العمل على التخلص من القيود الاقتصادية للإتحاد الأوروبي والعمل على

[1]Britain moves a step closer to building new nuclear reactors, Financial Times, 9 January 2008.

[2] رمزي، سمير، التحولات الواقعية للدور البريطاني في الشرق الأوسط بعد البريكست، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية 2017

وضع قواعد وحواجز إقتصادية بينها وبين الدول الأوروبية من خلال إتفاقيات لتنظيم التعاون الاقتصادي مع دول الإتحاد الأوروبي.

تعتبر بريطانيا لاعب أساسي في النظام الدولي سواء داخل الإتحاد الأوروبي أو خارجه، فبريطانيا قوة عسكرية و إستخبارتية كبيرة، لها دور كبير في حفظ أمن أوروبا خلال العقود الماضية لموقعها بوصفها القوة الأوروبية الأكثر قوة وإستعدادا والتزاما في حلف الناتو، تأثير بريطانيا ليس فقط في أوروبا بل هناك تأثير لها خارج المحيط الأوروبي ويدعم هذا التأثير مقعدها الدائم في مجلس الأمن الدولي.

فبريطانيا لها تأثير قوي فيما يتعلق بالسياسة الخارجية في مناقشات المجلس الأوروبي على سبيل المثال، حيث لعبت دورا رئيسيا في إستخدام العقوبات كأداة في السياسة الخارجية، تستفيد هيئة العمل الخارجي الأوروبي من التقارير والتحليلات التي تمتلكها بريطانيا وخروج هده الأخيرة سيؤثر على علاقة بريطانيا والإتحاد الأوروبي على الصعيد الأمني[1].

بالنسبة للسياسة الدفاعية، سيؤثر خروج بريطانيا في حكومة السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية، فقد قامت السياسة الدفاعية على إتفاق بريطاني– فرنسي في عام 1998، لذا قد يكون البدائل إتفاقا فرنسيا– ألمانيا، خاصة في ظل إتجاه ألمانيا كونها قوة مدنية.

تعتبر بريطانيا حليفا إستراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية، رغم هذا فإن هناك وجهتي نظر في بقاء أو خروج بريطانيا في الإتحاد الأوروبي، على صعيد اليسار الأمريكي فقد شعر بالقلق حيال خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، هذا التيار الليبرالي يخشى خسارة حليف خارجي ممكن الإستقواء به على قوى الداخل المتشدد، في حين فإن قوى الظل الصامتة أبرزت سعادتها من خروج بريطانيا، لأن هؤلاء ينظرون إلى أن تفكيك القوة الأوروبية الناشئة المنافسة للولايات المتحدة يأتي في صالح الولايات المتحدة، هذا التفكك يخدم فكرا إستراتيجيا أمريكيا، ظل مؤثرا على صناع السياسة الخارجية الأمريكية طوال العقود الماضية[2]. [2]

[1] Karen E Smith Would Brexit Spell the end of European defense, LSE blog,2016

[2] بوخريص أحمد، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: الأسباب والتداعيات، المركز الديمقراطي العربي 2016

المبحث الثاني: توجهات وأدوات السياسة الخارجية البريطانية.

المطلب الأول: توجهات السياسة الخارجية البريطانية.

تعتمد بريطانيا في سياستها الخارجية ذات النفوذ العالمي ،إلى حد كبير خاصة بعد تراجع دورها كقوة إستعمارية على مستوى العالم منذ القرن العشرين، على عاملين أساسيين:

1- دورها النشط في أوروبا فعلى الرغم من أنها تقوم بتشغيل مجموعة واسعة من المشاريع الأحادية سواء في التجارة أو العلاقات الدبلوماسية والتعاون الأمني، إلا أن الكثير من نشاط سياستها الخارجية ينبع من علاقاتها الوثيقة مع الإتحاد الأوروبي، نظرًا إلى كونها تتمتع بعضوية قوية فيه، تستطيع من خلالها الوصول إلى الطرق الدبلوماسية مع 27 دولة في الاتحاد، بما في ذلك الدول المتقدمة، مثل فرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا وهو ما يعطيها القوة لمنافسة القوى العظمى العالمية مثل الصين وروسيا.

2- الشراكة والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تمتد لأكثر من 60 عاما، وخاصة أن هناك تنسيقا ثنائيا وثيقا بينهما بما يخدم المصالح المشتركة لكلا الجانبين[1].

تتمثل السياسة الخارجية لبريطانيا تقليديًا في ثلاثة أبعاد: أوروبا والعلاقة عبر الأطلسي والكومنولث حيث،كانت الحكومة تتواصل بنشاط من أجل إظهار أن مغادرة الاتحاد الأوروبي ليست مرادفًا للانسحاب وأن بريطانيا تنوي أن تظل لاعبًا مشاركًا ومؤثرًا على الساحة الدولية، و لا سيما من خلال إزدهارها الإقتصادي، و تقاليدها في التجارة الحرة، وأهمية قوتها الناعمة، ترغب لندن في الحفاظ على إرتباط وثيق مع دول الاتحاد الأوروبي ("نحن نغادر الاتحاد الأوروبي ولكننا لن نغادر أوروبا") .

[1] بعد البريكست بريطانيا تنشئ قاعدتين عسكريتين وراء البحار , الجزيرة الإلكتروني , موجود على الرابط :
http://mubasher.aljazeera.net/news/ accessed in (2 – 4 – 2019)

بالإضافة إلى ذلك، تقدم الحكومة البريطانية خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي كفرصة لتقوية العلاقات مع الشركاء الرئيسيين غير الأوروبيين وأن تكون أكثر نشاطًا من أي وقت مضى داخل المؤسسات المتعددة الأطراف الرئيسية (الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي ومجموعة السبع ومجموعة العشرين)[1].

تستند "العلاقة الخاصة" بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة على تبادل المعلومات الإستخباراتية والشراكة الدفاعية، فضلاً عن أهمية العلاقات التجارية و الإستثمارية.

وحتى في ظل الظروف المُلحة الحالية، تتمتع بريطانيا بالعديد من السبل التي تمكنها من الحفاظ على مكانتها البارزة في النظام العالمي النيوليبرالي المهيمن، وهو ما أكده «**جون بيو**» «**John Bioh**» ، و«**جابرييل إليفوريو**»، «**Gabrael El verioh**» الباحثان في مؤسسة «**Policy Exchange**» البريطانية، من أن «العناصر الموضوعية للقوة البريطانية لم تتغير».

وفي المقام الأول يُمكننا تصنيف تلك العناصر على أنها «المنتديات والاتفاقيات والمؤسسات المُتعددة الأطراف التي تبقى بريطانيا طرفا فيها» وفي حين أن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو الأقوى بين جميع المنظمات التي تحتفظ بريطانيا بعضوية فيها، فإن المملكة المتحدة تحتفظ بإمكانية الوصول إلى تحالفات عسكرية قوية أخرى مثل حلف «شمال الأطلسي»، وعدد من الأطر الاقتصادية مثل؛ «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، «OECD» وعدد من الهيئات السياسية الدولية مثل «الأمم المتحدة»، و«مجلس الأمن»، ورابطة «دول الكومنولث»، حيث توفر هذه المنتديات والمؤسسات الدولية مساحات دبلوماسية لبريطانيا يُمكنها من خلالها تحقيق أجندتها والحفاظ على فعالية سياستها الخارجية على الساحة الدولية[2].

[1] تيير يميسان , السياسة الخارجية الجديدة لبريطانيا , موقع فولتير , موجود على الرابط :
https://www.voltairenet.org/article192733.html accessed in 4 – 4 -2019

[2] خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: التداعيات و شكل العلاقة المستقبلية،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016

إلا أنه مع توافر تلك المنافذ التي من خلالها تتابع مصالح سياستها الخارجية هناك عدد من العوامل التي يراها المراقبون قد تمثل قيودا ولعل أهمها على المدى القصير ما تشهده بريطانيا حاليًا من اضطرابات داخلية، والتي تشتت بدورها صناع السياسة عن تبني وإدارة سياسة خارجية شاملة، حيث تفتقر حكومة الأقلية المحافظة الحالية إلى أغلبية تشريعية تمنحها حق تمرير التشريعات والمبادرات في البرلمان، كما أنها تعاني من التشتت بشكل ملحوظ إزاء قضايا ملحة، مثل «بريكست»، و«الهجرة»[1].

المطلب الثاني: وسائل وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية البريطانية.

1- **الأداة العسكرية:**حيث أعلنت بريطانيا اعتزامها التحول إلى "لاعب كوني حقيقي" ، وكشفت النقاب عن نيتها في إقامة قاعدتين عسكريتين جديدتين وراء البحار، وأوضح وزير الدفاع البريطاني"**جافن وليامسون**"«**Javan Williamson**» أن بريطانيا سوف تفتتح القاعدتين في منطقتي الكاريبي، وجنوب شرق آسيا وكذلك التوسع في القواعد العسكرية في منطقة الخليج العربي من خلال قواعد عسكرية فى البحرين وعمان والكويت حيث تتطلع المملكة المتحدة لتوسيع نطاق وجودها العسكري فيما وراء البحار .

وحث وزير الدفاع البريطاني في حكومة حزب المحافظين الذي تترأسه، "**تيريزا ماي Theresa May**" المواطنين البريطانيين على التوقف عن التقليل من تأثير بلدهم دوليا، وقال إن المملكة المتحدة ستقف بشموخ على المسرح الدولي عقب الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وهو ما يعنى أن بريطانيا ستدير ظهرها لإستراتيجية "شرق السويس" في عام 1968، التي قادت إلى انسحاب بريطانيا من قواعدها العسكرية في ماليزيا وسنغافورة و"الخليج " وجزر المالديف.

[1]نجيب،عمر إنسحاب بريطانيا من الإتحاد لأوروبي في ميزان النظام العالمي2016 E kutub،متوفر على الرابط الآتي:
http://www.e-kutub.com/index.php/2012-11-20-23-43/1893-2016-07-602-16-00-31

ويسعى الفريق القانوني لوزير الدفاع يعمل على صياغة مسودة قانون جديد يُعطي إجراءات حماية وحصانة أكبر لجميع عناصر القوات المسلحة من الملاحقة القانونية , حيث يقول ويليامسون "نريد أن نقدم هذه الإجراءات **الحمائية** ليس لقدامى العسكريين خلال الاضطرابات في أيرلندا الشمالية.

تأتي أهمية استخدام القوة العسكرية، والاعتماد عليها في أنّه يؤكّد نظرية الأمن المسيطرة على التفكير البريطاني، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وأنّ استخدام القوة المسلحة، والإيمان بها كوسيلة للدخول إلى العالمية أو التدخل في شؤون العالم. أصبحت عقيدة لدى كل الحكومات البريطانية المتعاقبة، وليس ذلك فقط، ولكنه تعبير عن عقدة التفوق التي انفردت بها بريطانيا[1].

2- **الأداة الاقتصادية**:تسعى السياسة الخارجية البريطانية ،للتواصل مع الدول من خلال زيادة التعاون الاقتصادي، الذي يسهل لها تحقيق أهدافها حيث تتوجه السياسة الخارجية البريطانية،إلى تقديم اتفاقيات مع الدول الأفريقية مثل السنغال، حيث تقدم لها العديد من المنح الاقتصادية وكذلك الإتقافيات الاقتصادية وتسعى للربط بينها وبين العديد من الدول الإفريقية اقتصاديا وكذلك سعى بريطانيا من أجل التواصل مع الجانب الأمريكي من خلال زيادة الجانب الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك زيادة التقارب الاقتصادي، مع دول الخليج العربى وكذلك الهند.

3- **الأداة الدبلوماسية** :تسعى السياسة الخارجية البريطانية للعمل على العودة لتكون من القوى الكبرى في السياسة الخارجية الدولية وهو ما يبرز في التوجهات البريطانية للعمل على التقارب مع دول العالم حيث أفريقيا وأسيا والولايات المتحدة الأمريكية ودول الأمريكيتين من حيث إتباع سياسة التوسع في العالم والعمل على التخلص من القيود التي كان يفرضها عليها الإتحاد الأوروبي وأصبحت تسعى السياسة الخارجية البريطانية للتقارب وإعادة التواصل مع الدول التي كانت مستعمرات قديمة لها وكذلك العمل على إصلاح الاتفاقيات الدبلوماسية مثل اتفاقيات

[1] نافعة حسن ، الإتحادالأوروبيوالدروسالمستفادةعربيا،الطبعةالأولى،بيروت،مركزدراساتالوحدةالعربية 2014 ص ص 111 -115

التعاون مع دول الإتحاد الأوروبي ودول الكومنولث وكذلك العمل على حل مشكلة أيرلندا واسكتلندا.

4- **الأداة الإعلامية** :تتوجه السياسة الخارجية البريطانية لاستخدام الأداة الإعلامية لنشر أنها عائدة لتتخذ موقعها المستحق للتحكم في النسق الدولي والتعامل على أنها دولة كبرى تسعى للتخلص من ظل الإتحاد الأوروبي وذلك من خلال اللقاءات التي يقوم بها رؤساء الوزراء الذين يؤكدون على العودة البريطانية للساحة الدولية للعمل بناء على القواعد الخاصة بها والتقدم في تحقيق المصالح البريطانية من خلال العمل على برامج واتفاقيات جديدة تحدد أساليب التعامل مع الدول في النسق الدولي[1] .

المبحث الثالث: العلاقات البريطانية الأوروبية قبل الاستفتاء.

أسفرت نهاية الحرب العالمية الثانية، وما تبعها عنه من نتائج، وتداعيات إلى ظهور حاجة ملحة للدول الأوروبية إيجاد أطراف في أرضية تعاونية مشتركة بغية تحقيق التكامل، وبالتالي تعتبر التجربة التكاملية الأوروبية من أكبر التكتلات العالمية طموحًا ، ونجاحًا في الوقت الراهن وأكثرها اكتمال من حيث النضج والتطور.

المطلب الأول: لمحة عن الإتحاد الأوروبي.

أولا / تعريف الإتحاد الأوروبي:

هو منظمة دولية للدول الأوروبية، يضم 27 دولة فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، لدانمرك، ايرلندا، اليونان، إسبانيا، البرتغال، النمسا، فنلندا، السويد، الجمهورية التشيكية، قبرص، استونيا، المجر،

[1] دبلوماسي بريطاني: تعزيز العلاقات مع أفريقيا هدفنا بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي ,اليوم السابع , موجود على الرابط : https://www.youm7.com/story/2018/4/14/3742989 accessed in2 – 4 – 2019

ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا وبلغاريا التي انضمت في 1جويلية 2003، تأسست بناءا على اتفاقية ماستريخت الموقعة عام 1992[1].

يقوم الإتحاد على مبدأ نقل جزء من صلاحيات الدولة القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية، لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا لذا لا يمكن اعتبار هذا الإتحاد على أنه اتحاد فيدرالي، فهو مزيج بين الفيدرالية و الكونفيدارلية، للإتحاد الأوروبي مميزات عديدة كونه سوق موحد، وعملة موحدة هي الاورو، منذ جويلية 1 جويلية 1999[2] .

لقد وضع الإتحاد الأوروبي شروط العضوية في عام 1993، عرفت بشروط كوبنهاغن، وتتخذ في الشروط السياسية، التي تعرض على الد ول المرشحة للعضوية أن تتمتع هذه الد ول بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية، وعلى دولة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، والشروط الاقتصادية، التي تلزم وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق، وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الاتحاد، والشروط التشريعية التي يتوجب على الدولة المرشحة للعضوية أنْ تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات، والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها مع تأسيس الإتحاد[3].

ثانيا / معاهدة ماستريخت:

تعد معاهدة ماستريخت، التي انعقدت بتاريخ 9-10 ديسمبر 1991، بالمدينة الهولندية ماستريخت من قبل المجلس الأوروبي من أهم المنعطفات التي شهدها الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي خلال مسيرته لأن هذه الاتفاقية هي التي حددت مسيرة الإتحاد منذ عام 1992، التي دخلت حيز التنفيذ

[1] عبد العزيز الريس،الإتحاد الأوربي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد، القيود و الفرص،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق لأوسط كلية الحقوق والعلوم السياسية،2013،ص .6

[2] Watts, Duncan; Pilkington, Colin. Britain in the European Union Today, Manchester: Manchester University Press, 2005.

[3] Wilson, Sam. "Britain and the EU: A Long and Rocky Relationship", BBC, 01-April-2014,

بتاريخ1 نوفمبر 1993، لما تضمنته من معايير وخطوات واضحة، ومحددة ، ومراحل منطقية توجب بالتكامل النقدي الذي يتمثل في إصدار عملة موحدة الأورو.

وهناك بعض الشروط، والمعايير التي يجب على الدول الأوروبية أنْ تحققها حتى تستطيع المشاركة في الوحدة النقدية و إعتماد الأورو كعملة نقدية موحدة، يمكن تلخيصها في:

المعيار الأول:أن لا يكون معدل التضخم مرتفعًان بحيث يهدّد استقرار الأسعار،وذلك من خلال منع الإصدارات النقدية لتمويل العجز المالي.

المعيار الثاني: أن لا يكون عجز الميزانية مفرط لأنه يؤثر بشدة، وبصورة مباشرة على معدلات التضخم، وتزايد الديون العمومية.

المعيار الثالث: يجب تقليص حجم الديون العامة إلى أقصى حدود ممكنة حتى لاتؤثر على السير الطبيعي للمالية العامة.

المعيار الرابع: تخفيض سعر الفائدة طويل الأجر حتى يمكن للقطاع الخاص زيادة استثماراتهن وخلق فرص عمل إضافية [1].

حددت إتفاقية ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، وتتمثل في:

المرحلة الأولى 1990-1993: تهدف هذه المرحلة إلى تحرير عمليات لدفع حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة، ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية الوطنية داخل المجموعة الأوروبية.

[1] عادل بلجبل، التجربة الأوربية في التعاون والتكامل الإقليمي،دراسة مقارنة بين مجموعة 15 ومجموعة 25، رسالة ماجستير (غيرمنشورة) جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص. 58.

المرحلة الثانية 1995-1998: تهدف هذه المرحلة إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على إتفاقية السوق لموحدة الأوروبية الموحدة من قبل جميع الدول الأعضاء، والتخلي على سد العجز في الموازنة الحكومية عن طريق التعديل، ويتم في هذه المرحلة تقييم أداء إقتصاديات الدول الأعضاء[1].

المرحلة الثالثة 1999-2001: وكانت تهدف هذه المرحلة إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي، الذي يقوم برسم السياسة النقدية للمجموعة الأوروبية، وإصدار العملة الموحدة، وتثبيت تداولا الأورو في مرحلة سريعة[2].

المطلب الثاني : مسيرة التكامل البريطاني الأوروبي.

تتميز العلاقات البريطانية الأوروبية قبل الإستفتاء البريطاني حول مغادرة الإتحاد الأوروبي، بحالة يمكن وصفها بعدم الإرتياح المتبادل، القائمة على تاريخ طويل من عدم الثقة، وعدم الإنسجام في التوجهات والرؤى بين بريطانيا والجماعة الأوروبية خاصة مع الدولتين في الإتحاد ألمانيا وفرنسا، ولم تكن لبريطانيا الرغبة في التكامل و الإندماج الأوروبي، حيث لم تكن ضمن الدول الست فرنسا،ألمانيا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، التي وقعت على اتفاقية روما لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة1957[3].

لقد ظلت بريطانيا خارج إطار الجماعة الإقتصادية الأوروبية بسبب رغبتها في عدم المساس بسيادتها كدولة، ومن ثم فقد اتخذت خيارًا آخر للإندماج الإقتصادي وهو إنشاء منطقة تجارية حرة، بحيث تتم إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء مع احتفاظ كل دولة بسيادتها، وخاصة في مواجهة الدول غير الأعضاء في الجماعة، وبالفعل تم إنشاء رابطة التجارة الحرة EFTA عام 1959 وضمت بريطانيا.

[1] نوفل، أحمد، متحدون في التنوع ، الإتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد26 ، 2010 .

[2] Tamani Fadhila, Intégration économique régionale au Maghreb : enjeux, contraintes et perspectives, mémoire en vue de l'obtention du diplôme de magister en sciences Economiques (université de Tizi-Ouzou : faculté des Sciences Economiques, des Sciences de Gestion et des Sciences Commerciales, 2012), p.72.

[3] سعاد يحي، تقييم مسار التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة)،من خلال دراسة تجربة الإتحاد الأوروبي (رسالة ماجستير غير منشورة)جامعة بسكرة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (2012/2013)، ص 46.

ولكن نتيجة للنجاحات التي بدأت الجماعة الإقتصادية الأوروبية تحققها مضت بريطانيا في إعادة النظر في موقفها تجاه المجموعة، وذلك للاستفادة من الأسواق الواسعة في إطار الجماعة[1].

وبسبب الخوف من العزلة الأوروبية بالبقاء خارج المجموعة، وبالفعل قدمت طلبها للعضوية مرتين، لكن الرئيس الفرنسي آنذاك "**شارل ديغول Charles de Gaulle**" لجأ في كل مرتين إلى الفيتو الاعتراض على انضمامها إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية بين عامي 1963 و1967،[2]

بحجة العلاقة المتميزة بين بريطانيا مع أمريكا عكس العلاقة مع أوروبا .

ولكن مع تغير زعامة "ديغول" في فرنسا، ووصول "**جورج بوميدو Jourge Boumido** " للحكم تم القبول بعضوية المملكة المتحدة، ووقعت اتفاقية الانضمام في 22 جانفي 1972، وأصبحت عضوًا في الإتحاد الأوروبي رسميا في 1 جانفي1973 ، الذي تأسس بناء على اتفاقية ماستريخت 1991.

لطالما اعتبرت بريطانيا نفسها ولاسيما حزب المحافظين فيها دولة أطلسية أكثر منها أوروبية، متخذة سياسة اقتصادية خارجية أكثر قربًا من الولايات المتحدة الأمريكية، لكن ذلك لم يمنعها من التطلع لتحقيق مصالح كبرى سياسية كانت أو اقتصادية من خلال الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي[3].

في عام 1975، دعت حكومة حزب العمال الحاكمة إلى استفتاء على عضوية المملكة المتحدة، ونتج عن الاستفتاء موافقة بنسبة 67% للبقاء في المجموعة الاقتصادية، وفي عام 1983، سعى حزب العمال للفوز في الإنتخابات العامة على أجندة الخروج من الجماعة الأوروبية، ولكن نتج عن الإنتخابات فوز حزب المحافظين بقيادة "**مارغريت تاتشر**"**Margarite**"**Thatcher**"[4].

وفي التسعينات انقسمت حكومة حزب المحافظين بقيادة "**جون ماجور**" **John** "**Major**" حول اتفاقية ماستريخت ما بين المشككين اتجاه الإتحاد الأوروبي والمؤيدين لها، وهذا ما أدى إلى ضعف الحزب.

[1] خروج بريطاني من الاتحاد الأوربي،التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية،المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسة،جويلية 2016،ص2

[2] تأرجح العلاقات البريطانية الأوربية"،متوفر في الموقع : http://www.aldjazeera.net

[3] خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي، التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية، مرجع سابق، ص 2.

[4] هايدي عصمة كارس، "مستقبل الاندماج الأوروبي في ظل خروج المملكة المتحدة"، السياسة الدولية، ع.206ديسمبر2016،ص ص.1-19.

وفي عام 2007، حين كان "**دافيد كاميرون David Cameron** " رئيس حزب اليمين البريطاني، الذي كان آنذاك مرشحًا لمنصب رئيس الوزراء لبريطانيا، قام بوعد إنتخابي ينص على إجراء استفتاء على معاهدة لشبونة، التي حلت محل المشروع الأوروبي، إنتصر "**دافيد كاميرون David Cameron** " في الإنتخابات وأصبح رئيس وزراء بريطانيا، لكنه لم يوفي بوعده الانتخابي خوفا من تأزم العلاقات مع حلفائه البريطانيين الذين يؤيدون المشروع الأوروبي.

ومع بروز التطرف في الأحزاب اليمينية والرفض الشعبي للبقاء في الإتحاد الأوروبي، قام كاميرون بوعد إنتخابي غير إعتيادي، الذي له تأثير كبير على كل من بريطانيا والإتحاد الأوروبي، وحتى على الإقتصاد العالمي، والذي ينص على تنظيم إستفتاء شعبي حول عضوية بريطانيا في الإتحاد الأوروبي.

وفي ظل الانتخابات العامة لسنة 2015، التي كانت **بزعامة** "**دافيد كاميرون Cameron**" **David** تم حصد حزب المحافظين على 331 مقعدًا من أصل 650 من مقاعد البرلمان، وهذا ما يسمح له بتشكيل حكومة منفردًا، ومع فوزه في الإنتخابات تم تحديد تاريخ 23 جوان 2016 كموعد لإجراء الإستفتاء[1].

إستفتاء 1975 على عضوية بريطانيا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

إنضمت بريطانيا للجماعة الأوروبية في يناير 1973 بعد مفاوضات الحكومة البريطانية المحافظة التي تزعمها في حينه "**إدوارد هيث Edward Heath** " في الدعاية الانتخابية للانتخابات العامة 1974 أعلن حزب العمال لأنه سيجرى إستفتاء على عضوية بريطانيا في الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

هذا إن دل فإنّما يدل على مدى إختلاف الساسة البريطانيين حول إنضمام بريطانيا للجماعة الاقتصادية الأوروبية منذ البداية قام **هارولد ويلسون Harold Wilson** " بإجراء إستفتاء في 5 يونيو 1975 كانت نتيجته فوز فريق البقاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية بنسبة 67% مقابل 33% لفريق

[1] حزب المحافظين يفوز بأغلبية في الانتخابات العامة في بريطانيا"، في:http://bbc.com/arabic/media-39436187، 2017/06/15

الخروج وقد تأخر إنضمام بريطانيا للجماعة الأوروبية حتى عام 1973 رغم إنضمامها إلا أن بريطانيا أبقت على سياستها إتجاه أوروبا، حيث أنها تساند مشاريعها دون المشاركة فيها[1].

المطلب الثالث: مساهمة بريطانيا في الإتحاد الأوروبي

إن إقتصاد بريطانيا متقدم ومستمر في التقدم وتمثل بريطانيا 16% من القوة الإقتصادية للإتحاد الأوروبي، كما أن سكان بريطانيا يشكلون 13% من سكان الإتحاد، وعدد السكان يفيد في توفير اليد العاملة للإتحاد الأوروبي.

يحتل إقتصاد بريطانيا المركز الخامس على مستوى العالم الذي سجل ناتجها القومي عام 2015 بـ 2،86 تريليون دولار وعام 2016 بـ2،865 تريليون دولار، يعتمد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12،6 % على الصادرات لدول الإتحاد الأوروبي، مقارنة بـ 3،1 % من نسبة الناتج المحلي الإجمالي، ناتجة عن صادرات 27 دولة أخرى إلى بريطانيا، فضلا عن 60% من إجمالي التجارة في بريطانيا مرتبطة بعضويتها في الإتحاد الأوروبي، الذي يتجاوز حجمه 500 مليون نسمة.

إضافة إلى إتاحة الوصول إلى 53 سوقا خارج الإتحاد الأوروبي، يضاف إلى ما سبق أن نحو 44% من إجمالي صادرات بريطانيا تذهب للأسواق في الإتحاد الأوروبي.

[1] حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا ،الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 170.

تقول الإحصائيات الرسمية أن الإتحاد الأوروبي يعتبر قبلة المملكة المتحدة الإقتصادية، حيث يتم تصدير نصف البضائع للإتحاد الأوروبي .ونوضح من خلال الجدول الآتي مؤشرات عن مساهمة بريطانيا في الإتحاد الأوروبي لسنة 2015.

جدول 03 : يوضح مؤشرات عن مساهمة بريطانيا في الإتحاد الأوروبي لسنة 2015 .[1]

مساهمة بريطانيا في ميزانية الإتحاد الأوروبي.	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
11 مليار دولار أمريكي، سنويا ما يعادل 8 مليار باوند.	**635.3 مليار دولار .**	**678.52 مليار دولار .**	**81.34 مليار دولار لصالح الإتحاد الأوروبي.**

المصدرمن إعداد الطالب نقلا من الموقع www.ons.gov.uK

من خلال الجدول يتضح أن بريطانيا تعتبر من بين الدول الأعضاء العشرة التي تدفع أكبر المبالغ إلى الإتحاد الأوروبي بعد فرنسا وألمانيا وكانت بولندا أكبر المستفيدين من ميزانية الإتحاد الأوروبي، تليها هنغاريا واليونان وفي عام 2015، ووفقا لأرقام المالية العامّة لمكتب الإحصاءات الوطنيّة لبريطانيا ONS، وصلت المساهمات الصافية لبريطانيا في ميزانية الإتحاد الأوروبي، إلى 11 مليار دولار أمريكي، سنويا أي ما يعادل 08 مليار باوند.

وكانت بريطانيا و ألمانيا المساهمين الوحيدين اللذين يعتد بهما في ميزانية الإتحاد الأوروبي، لكن الآن هناك عشر دول تدفع أكثر مما يعود عليها وعلى صعيد المساهمة الإجمالية، لا تزال بريطانيا ثاني أكبر دافع بعد ألمانيا.

في حين بلغت قيمة مجموع الصادرات البريطانية سلع وخدمات تجاه الإتحاد الأوروبي في سنة 2015، ما يقارب 635.37 مليار دولار ، أما قيمة مجموع الواردات فقد بلغت 678.52 مليار دولار ، وتذهب

[1] تسن فرغلي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، الإسكندرية، دار الوفاء دنيا للطباعة والنشر، 2001، ص311.

حوالي 44 % من صادرات بريطانيا إلى الإتحاد الأوروبي، أي ما يعادل 279.56 مليار دولار وتذهب وحوالي 56% من صادرات بريطانيا إلى باقي أنحاء العالم.

كما بلغت قيمة واردات بريطانيا من الإتحاد الأوروبي حوالي 360.9 مليار دولار، أما قيمة واردات بريطانيا من بقية دول العالم، بلغت حوالي 317.5 مليار دولار، حيث نبين في المخطط أدناه حجم صادرات بريطانيا إلى دول الاتحاد الأوروبي و إلى بقية دول العالم لسنة 2015.

مخطط رقم 01 : يوضح صادرات بريطانيا إلى دول الإتحاد الأوروبي لسنة 2015.

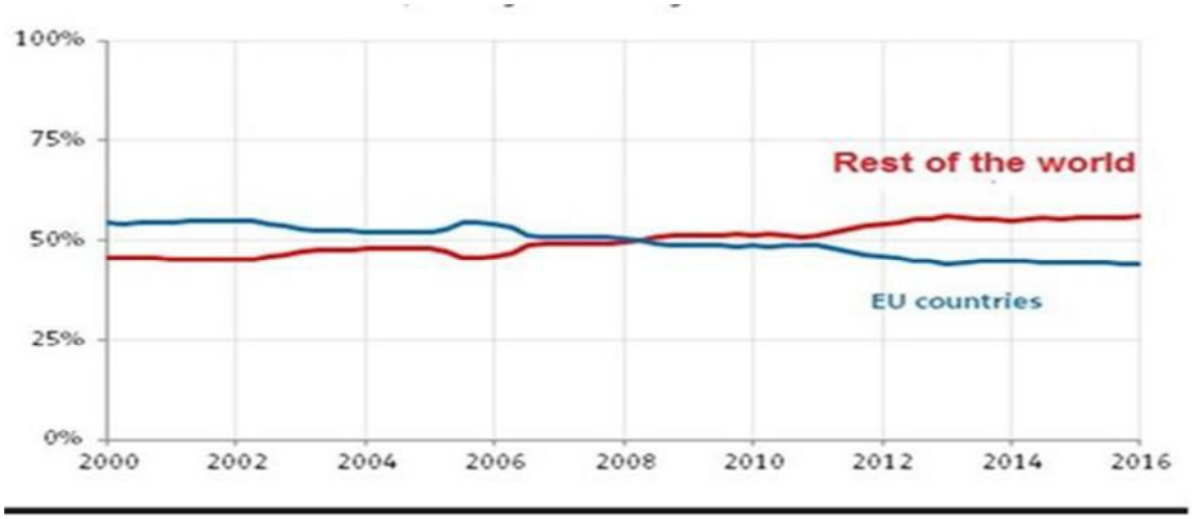

https://www.gov.uk/government/publications/exporting-to-australia -UK Economy, Office of the national statistics (ONS),www.ons.gov.uk

يبين هذا الرسم البياني قيمة كل من صادرات بريطانيا إلى دول الإتحاد الأوروبي وإلى بقية دول العالم، ونسبة كل منها من مجموع الصادرات كما تمثل صادرات بريطانيا إلى دول الإتحاد الأوروبي، نسبة 44 % من مجموع صادراتها، أما صادراتها إلى باقي دول العالم فتمثل نسبة 56 % من مجموع الصادرات حسب أرقام سنة 2015.

كما هو مبين في المخطط أدناه الميزان التجاري بين بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي لسنة 2015.

مخطط رقم 02: يوضح الميزان التجاري بين بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي لسنة 2015

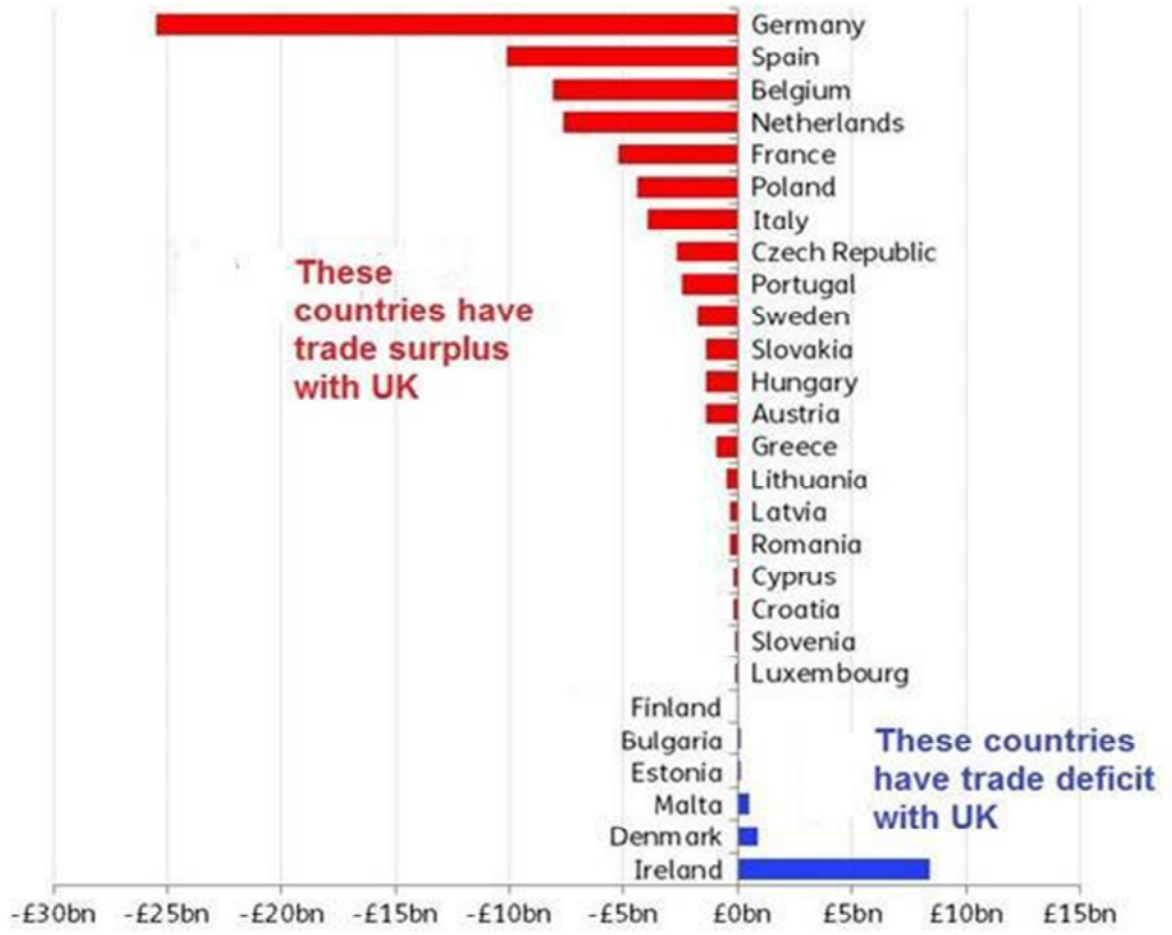

-https://www.gov.uk/government/publications/exporting-to-australia -UK Economy, Office of the national statistics (ONS),www.ons.gov.uk

يظهر هذا الرسم البياني العجز في الميزان التجاري بين بريطانيا و دول الإتحاد الأوروبي، فالدول المبينة باللون الأحمر لديها فائض في الميزان التجاري مع بريطانيا، أما الدول المبينة بالأزرق فلديها عجز في الميزان التجاري مع بريطاني، كما يبين الرسم كذلك أن ألمانيا لديها أكبر فائض في الميزان التجاري لصالحها مع بريطانيا، إذ بلغت قيمته ما يقارب 26 مليار باوند حسب الرسم البياني لسنة 2015، أي ما يعادل 32.24 مليار دولار أمريكي.

وساهمت بريطانيا بـ12.9 مليار جنيه إسترليني، بما يعادل نحو مائتي جنيه إسترليني لكل شخص في المملكة المتحدة 2019، وأشارت التقارير إلى أن مساهمة بريطانيا في ميزانية الإتحاد الأوروبي 2019 بلغت أكثر من الميزانية السنوية لوزارة الداخلية البريطانية التي تقدر بنحو 9 مليارات جنيه إسترليني، فضلا عن أن المساهمة تقدر بنحو 10 في المائة من ميزانية الخدمات الصحية الوطنية في بريطانيا، كما أنها كافية للحد من المعدل الأساسي لضريبة الدخل بنسبة 3 قروش في الجنيه الإسترليني[1].

[1] تسن فرغلي، مرجع سابق .

إستنتاجات الفصل الأول:

1- تميزت العلاقات البريطانية الأوروبية قبل الإستفتاء البريطاني حول مغادرة الإتحاد الأوروبي، بحالة يمكن وصفها بعدم الإرتياح المتبادل، القائمة على تاريخ طويل من عدم الثقة، وعدم الإنسجام في التوجهات والرؤى بين بريطانيا والجماعة الأوروبية، خاصة مع الدولتين في الإتحاد ألمانيا و فرنسا ولم تكن لبريطانيا الرغبة في التكامل والإندماج .

2- لقد شهدت العلاقات البريطانية الأوروبية، نوعا من الصراع فمن جهة تشجيع بريطاني للمشاريع الأوروبية ومن جهة أخرى التخوف من الإنضمام لهذه المشاريع.

3- العلاقة الوثيقة بين بريطانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، كانت سبب رئيسي لبطء العلاقة بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي، ضف إلى ذلك إحتفاظها بعملة الجنيه الإسترليني ، وعدم انضمامها لعملة اليورو وفضاء شنغن وأزمة اللاجئين المتدفقين إليها بعد توسيع الإتحاد الأوروبي والسياسة الأوروبية المنتهجة.

4 - التخوف البريطاني من التهديدات الأمنية .

5- بالرغم من النجاحات التي حققها الإتحاد الأوروبي، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي إلا أن هذه التجربة التكاملية لا تزال محدودة نظرا للتحديات المختلفة، التي يواجهها ويعتبر الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي منعرجا حاسما مؤثرا على مسار التجربة التكاملية الأوروبية ، نظرا لتأثيراته وتداعياته على هذه الأخيرة .

6 - وبالتالي يعتبر خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، قضية تطرح عدّة توجهات مستقبلية، حول مسار السياسة الخارجية البريطانية إتجاه الإتحاد الأوروبي .

الفصل الثاني

السياسة الخارجية البريطانية بعد إستفتاء الخروج من الإتحاد الأوروبي

المبحث الأول: أسباب وتداعيات البريكسيت.

يعتبر الإنسحاب البريطاني من الإتحاد الأوروبي بما يعرف بالبريكسيت "**Brexit**" من القضايا البارزة التي تشغل الساحة الدولية في الوقت الراهن، حيث تسعى بريطانيا لإنتهاج سياسة جديدة تتوافق مع التطورات الجديدة على كافة الأصعدة، وذلك بإعتماد إستراتيجية الإنفصال لضمان تحقيق مصالحها الإقتصادية، والإستراتيجية مستقبلا والحفاظ على سيادتها، إلا أن ذلك قد يؤثر على كلا من الطرفين سواء على الإتحاد الأوروبي أو بريطانيا.

وبالتالي يعتبر خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي قضية تطرح عدّة توجهات مستقبلية حول السياسة الخارجية البريطانية.

المطلب الأول: مشروع البريكسيت

البريكسيت Brexit: هو مختصر باللغة الانجليزية يجمع كلمتين هما :**British** يعني بريطانيا، **(Exit)** يعني خروج أي معا يعني خروج بريطانيا أي هو قرار لمسار إستفتائي في بريطانيا للخروج أو البقاء في الإتحاد الأوروبي.

ففي جانفي 2013 أعلن الوزير الأول "**دافيد كاميرونDavid Cameron**" ،عن تنظيم إستفتاء شعبي للبت في إمكانية إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ففي يوم 23 جوان 2016 ، أدلى البريطانيون بأصواتهم حول عضوية بلدهم في الإتحاد الأوروبي حيث شارك في هذا الإستفتاء حوالي46 مليون ناخب، وجاءت نتائج التصويت لمصلحة الخروج بنسبة 51.9% من الأصوات أي ما يعادل 17.4 مليون ، مقابل 48.1 % أي ما بعادل16.1 مليون لمصلحة البقاء في الإتحاد الأوروبي[1].

لقد لوحظ من خلال دراسة التصويت أن هناك تباين جيلي ففئة الشباب التي تتراوح أعمارهم34-18 صوتوا لصالح البقاء في الإتحاد الأوروبي بنسبة 73%، بينما الفئة العمرية أكثر سنا الذين تتراوح أعمارهم 64-55 صوتت للخروج بنسبة57% [2].

وشارك في هذا الإستفتاء البريطانيون البالغون سن الـ18 سنة فما فوق الحاملون للجنسية البريطانية داخل وخارج المملكة، أما المواطنون الحاملون لجنسيات الدول الأعضاء في الإتحاد فلا يحق لهم المشاركة في الإستفتاء[3].

[1] خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية"، مرجع سابق، ص .ص.1- 2 .

[2] حقائق عن الاستفتاء البريطاني حول الاتحاد الأوروبي"، متوفر في الموقع التالي:
http://www.bbc.com/arabic/world news/2016/06/16 uk-eu referendum-need-to-know

[3] Ellison, James, The EU Referendum and the History of Britain and Europe, Royal Historical Society,2016.

لقد تباينت إتجاهات الناخبين بشكل واضح من منطقة إلي أخرى في بريطانيا حول عضوية بلدهم في الإتحاد الأوروبي، ويمكن من خلال الجدول التالي إستعراض نتائج الإستفتاء البريطاني.

جدول رقم 04 : يوضح نتائج إستفتاء عضوية بريطانيا في الإتحاد الأوروبي .2016.

النتائج	الأصوات	النسبة المئوية%
الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي	17, 410,742	%51.89
البقاء في الإتحاد الأوروبي	16, 141,241	%48.11
الأصوات الصحيحة.	33, 551,983	%92.99
الأصوات الملغاة.	25,359	0.08%
مجموع الأصوات المعبر عنها .	33, 577,342	%100
عدد السكان المسجلين في القوائم الإنتخابية.	46, 500,001	%72.21
عدد السكان البالغين سن الإقتراع .	51, 356,768	%65.38

المصدر من إعداد الطالب.نقلا من الموقع www.ons.gov.uk

من خلال الجدول يتضح أنّ الأصوات قد توزّعت في إنجلترا بنسبة 53,4% لصالح الخروج من الإتحاد الأوروبي و 46.6 % للبقاء فيه، على غرار ويلز، حيث بلغت الأصوات المؤيدة للبريكسيت 52.5% مقابل 47.5 % من الأصوات المناهضة له.

وفي إسكتلندا توزّعت الأصوات بين 62 % من الأصوات المؤيدة للبقاء و 38% من الأصوات المعارضة له، فيما صوت 55,8 % في أيرلندا الشمالية للبقاء و 44,2% للخروج من الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني:الأسباب التي دفعت بريطانيا الانفصال عن الإتحاد الأوروبيي.

هناك مجموعة من الأسباب التي دفعت بريطانيا نحو إتخاذ قرار الانفصال عن الإتحاد الأوروبي،والتي تتمثل في[1]:

أولا /الأسباب السياسية والأمنية:

1- تمثل الهجرة وأزمة اللاجئين المشكلة الأكبر التي تواجه المجتمع البريطاني، حيث ترى بريطانيا أن قوانين الإتحاد الأوروبي هي السبب في تدفق المهاجرين إليها، حيث تشير الأرقام الرسمية إلى تدفق 285 ألف أوروبي إلى سوق العمل البريطاني، و إستفادتهم من نظام الإعانات الاجتماعية كالصحة، والتعليم لتبلغ قيمتها 3,67 مليار جنيه إسترليني سنويًا وقد طالبت بريطانيا بوضع آلية للتحكم في حركة المهاجرين الوافدين إليها، الذيُ قبل بالرفض الأوروبي لان حرية تنقل وانتقال الأفراد يعتبر من أهم بنود إتفاقية الإتحاد الأوروبي[2].

2-التخوف من الإرهاب: لقد أدت الهجمات الإرهابية الأخيرة في بعض الدول الأوروبية كهجوم بروكسل، وهجوم فرنسا إلى دفع المواطن البريطاني للانفصال عن الإتحاد الأوروبي لتحصين أنفسهم من تلك الهجمات، وأن هذا الانفصال سيوقف اتفاقية الحدود المقترحة بين دوله، وبالتالي يحد من العمليات الإرهابية[3].

3-التحرر من القيود المفروضة على السيادة البريطانية:لأن خروجها سيحرر السلطة القضائية من أحكام القيود القانونية، ولاسيما المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بحيث تصبح أحكامها غير ملزمة للمحكمة العليا البريطانية، هذا إلى جانب أن البريطانيين يرون أن نظام الإتحاد الأوروبي يفتقر إلى الديمقراطية المعمول بها في النظام البريطاني، ويستشهدون بالصلاحيات الواسعة للمفوضية الأوروبية

[1] 8 أسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الإتحاد الأوربي "متوفر ،في:
http://alkhaleejoline.net/articles/1466777737857134600، 2017/08/15 .

[2] The Lisbon Treaty, Foundation For EU Democracy,2009

[3] ذكر الله، أحمد التداعيات الإقتصادية لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية 2016.

غير المنتخبة، التي يحق لها وضع مشاريع، وقوانين عبر البرلمان الأوروبي المنتخب مباشرة من الشعوب الأوروبية.

4-**المخاوف من إنشاء قوة عسكرية أوروبية:** والتي من شأنها أنْ تعوض حلف الشمال الأطلسي، الذي تقوده بريطانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، حيث دعا رئيس المفوضية الأوروبية "**جان كلود بونكو**" **Jhon Klaoud Banko** في بداية عام 2016 إلى إنشاء جيش مشترك للإتحاد الأوروبي للتصدي لروسيا، وغيرها من التهديدات[1].

5-**النفوذ الدولي:** يقر البريطانيون أن تأثير بلدهم داخل الإتحاد الأوروبي ضعيف، وفي حال رحيلها عن الإتحاد ستتمكن من التصرف بحرية، والحصول على مقاعد في مؤسسات عالمية، كانت خسرتها بسبب إنضمامها للإتحاد الأوروبي كمنظمة التجارة العالمية.

6-رغبة بريطانيا في إعطاء للبرلمانات الوطنية الحق في التجمع بهدف رفض أي تشريع على المستوى الأوروبي يتعارض مع مصالح الدول القومية.[2]

ب/الأسباب الإقتصادية:

يمكن حصر أهم الأسباب الإقتصادية التي دفعت بريطانيا الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي فيما يلي:[3]

1- تخوفها من سيطرة دول منطقة اليورو على مجريات إتخاذ القرار في الإتحاد الأوروبي، إذ يؤكد الخبراء أن الإتحاد النقدي الذي رفضت بريطانيا الدخول فيه أصبح محور إتخاذ القرار في الإتحاد الأوروبي، وأصبحت جميع القرارات تتطلب تفاوضا من قبل أعضائه في البداية ثم يتم عرضها فيما بعد على دول الإتحاد الأوروبي.

[1] أيمن حسين، "هل ستكون بريطانيا سببا في تفكك الإتحاد الأوروبي"،جريدة الوطن،ع. 47، 9 أفريل2006 ص،ص.4-1

[2] مطاوع محمد تحديات الخروج والبقاء .....تعقيدات العلاقة بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي،مجلة السياسة الدولية،العدد 203 2016

[3] الجندي رشا، اللحام وائل الإستفتاء في بريطانيا الخلفيات و التداعيات،مركز الشرق للبحوث 2016 .

2- **القيود الاقتصادية:** فالإتحاد الأوروبي كغيره من المنظمات الأوروبية يفرض رسومات على الدول المنظمة إليه، وذلك حسب قوتها الإقتصادية، وهذا ما لقي رفضا لدى البريطانيون، لان ذلك يرهق خزينتهم، حيث وجب عليها دفع نحو 55 مليون جنيه إسترليني يوميا.

في الوقت الذي تعتمد فيه على سياسة تقشفية بسبب العجز في ميزانيتها.

3- **التجارة الحرة:** لقد أفرزت الفئة المعارضة للبقاء في الإتحاد الأوروبي أن خروجهم من الإتحاد سيمكنهم من إقامة منطقة تجارة حرة مع دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والهند والصين، وذلك بدون خضوعهم لقوانين الإتحاد الأوروبي[1].

4- تخليص الإقتصاد البريطاني من تبعات الديون السيادية داخل كتلة اليورو كاليونان، قبرص، البرتغال، بلجيكا، إيطاليا و إسبانيا، وهي الدول التي تجاوزت فيها قيمة الديون السيادية قيمة الناتج المحلي، فضلا عن عد ة دول أخرى مرشحة للانفجار المالي للديون السائدة مثل ايرلندا، وفرنسا والمجر.

5- السياسات والإجراءات التقشفية القاسية، وغير مسبوقة في تاريخ بريطانيا منذ الحرب العالمية الثانية التي تبنتها الحكومات المتعاقبة، والتي مست الفقراء، والعمال، وأصحاب المعاشات[2].

6- دخول حوالي عشرة ماليين شخص من دول الإتحاد لأوروبي الأخرى للعمل بشكل دائم في بريطانيا مما أثر بالسلب على البريطانيين سواء من فئة أصحاب الأعمال الصغيرة، وفرص العمل المتاحة بأجور متدنية عن أجور البريطانيين[2].

7- تقليص ميزانية الخدمات الأساسية الخاصة بكل من برامج الخدمات الاجتماعية، والتعليم والصحة مما أدى إلى تراجع حاد في نوعية الحياة ومستوى معيشة البريطانيين سواء ذوي الدخل المنخفض أو المتوسط، والتي تعتمد بشكل أساسي في معيشتها على هذه الخدمات الحكومية المجانية والمدعمة[3].

---

[1] أحمد اللفي، "تفكيك الإتحاد الأوروبي ونهاية عصر العولمة الاقتصادية"، في:http://www.cashnewsseg.com

[2] محمد بن ناصر، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008-2007، ص21.

[3] Brexit's consequences for the UK and -Blackmans Steven Emerson Michael.

8- التحديات الاقتصادية والأزمة العالمية: فخلال العقد المنصرم عرفت الاقتصاديات الكبرى أزمة مالية واقتصادية، إضافة إلى عدم وجود التكافؤ في تعامل المؤسسات الكبرى، وراسمي السياسات المالية، وفشل الإتحاد لأوروبي في الجانب المالي المتمثل في البنك المركزي الأوروبي BCE في حل معضلات هيكلية في الاقتصاديات الأوروبية وارتفاع معدلات البطالة[1].

المطلب الثالث: تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

إن قرار خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سيكون له تأثير وعواقب على عدة مستويات سواءً كانت سياسية، و إقتصادية، لبريطانيا أو على الإتحاد الأوروبي بصفة خاصة وعلى الدول العربية بصفة عامة.

أولا: التداعيات الداخلية على بريطانيا.

1. إستقالة رئيس الوزراء السابق "**دافيد كاميرون David Cameron** " ، حيث وعد بالإستقالة في حال تم التصويت لصالح معسكر الخروج من الإتحاد الأوروبي.
2. أظهرت نتائج الإستفتاء إنقسام حاد داخل الأحزاب السياسية والشعب البريطاني بجميع مكوناته الطبقية، العمرية والجغرافية.
3. إجراء إنتخابات داخلية لحزب المحافظين بعد إستقالة "**دافيد كاميرون David Cameron** "، وتم فوز" **تيريزا ماي Theresa May**" التي كلفت برئاسة الوزراء من دون إنتخابات عامة وهذا الحدث يعتبر الأول في تاريخ بريطانيا.
4. عارض القضاء البريطاني البدء بإجراءات الخروج من الإتحاد الأوروبي إلا بموافقة البرلمان البريطاني وهذا ما تم في 14 مارس 2017.
5. قامت رئيسة الوزراء البريطاني" **تيريزا ماي Theresa May**" بتفعيل المادة 50 من معاهدة لشبونة التي تسمح لخروج أي دولة من الإتحاد الأوروبي وذلك عبر رسالة لرئيس الإتحاد الأوروبي "**دونالد توسك**" **Donald Tosk** أرسلتها في 29 مارس 2017.

[1]. Whitman Richard (2017) The Impact of Brexit, Research Paper, Developed External Affairs,2017

6. – قامت رئيسة الوزراء البريطاني **تيريزا ماي Theresa May**" بالدعوة إلى إنتخابات مبكرة، وقد وافق البرلمان البريطاني على هذه الخطوة المفاجئة وقد بررت الحكومة هذه الخطوة بتقوية موقف الحكومة المقبلة بالمفاوضات مع الإتحاد الأوروبي[1].

7. فقدان بريطانيا العضوية الكاملة داخل الإتحاد الأوروبي في حرية الدخول البضائع والسلع والخدمات دون تعريفة جمركية، وستفقد كل اتفاقيات التبادل التجاري مع 53 دولة كانت ترتبط باتفاقيات تجارية مع الإتحاد الأوروبي، بما فيها كندا، سنغافورة، وكريا الجنوبية، والمكسيك، وستكون مضطرة للتفاوض الثنائي مع كل دولة لتحصيل نفس الإمتيازات[2].

8. ظهور الحركات الإنفصالية عن المملكة المتحدة بقوة مثل أيرلندا الشمالية، وكذا انفصال إسكتلندا، وهذه الأخيرة التي صوتت بنسبة 62% للبقاء في الإتحاد الأوروبي بينما صوت أغلبهم في 2014 لعدم الإنفصال وهذا قد يؤثر سلبًا على هذه الأخيرة كون أن جزء من مخزون النفط متواجد بإسكتلندا[3].

9. تراجع قيمة الجنيه الإسترليني والتضخم: لقد تراجع سعر صرف مقابل الدولار عقب إستفتاء خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي إلى أدنى مستوى له لم يحدث منذ أكثر من 31 عامًا وتراجعت قيمة العملة البريطانية من 1,47 دولار إلى 1,25 دولار نهاية 2016، أي إنخفضت بواقع 15% من قيمتها.

---

[1] حسين عبد المطلب الاسرج، "البريكست والعرب"، متوفر فيhttp://elasrag.balogspot.com/2016/08/blog-post.html.

[2] التحديات الاقتصادية والأزمة المالية: 9 أسباب لخروج بريطانيا من الاتحاد لأوروبي"،متوفر في:www.cnbarabia.com/news/view19590/9. 2017/08/08

[3] محمود، بهاء التداعيات الداخلية للخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي، مجلة الديمقراطية، العدد 24 تصدر عن مؤسسة الأهرام، القاهرة 2016

وبالتالي سيزيد ذلك من إرتفاع معدلات التضخم، وأسعار السلع الأساسية على المستهلك البريطاني مع إرتفاع معدلات التضخم بسبب القصر في مجالات الإستثمار، ما دفع البنك المركزي البريطاني إلى خفض سعر الفائدة إلى 0,25%، ما يزيد من الضغوط التضخمية.

ويمكن من خلال الرسم البياني التالي نوضح التطور في معدلات التضخم في بريطانيا، خلال عام 2017.

مخطط رقم03: يوضح معدلات التضخم في بريطانيا، خلال عام 2017.

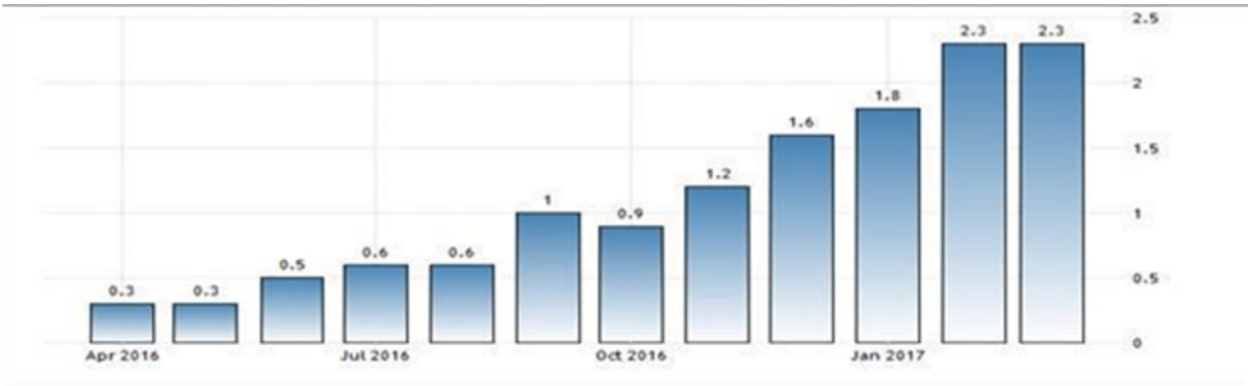

التقويم	GMT	مرجع	فعلي	السابق	إجماع	التوقعات
2017-02-14	09:30 AM	Jan	1.8%	1.6%	1.9%	1.8%
2017-03-21	09:30 AM	Feb	2.3%	1.8%	2.1%	2.1%
2017-04-11	08:30 AM	Mar	2.3%	2.3%	2.3%	2.2%
2017-05-16	08:30 AM	Apr		2.3%		2.4%
2017-06-13	08:30 AM	May				2.35%
2017-07-18	08:30 AM	Jun				2.34%

المصدر: متوفر في الموقع http://ar.tradingeconomics.com/unitedtingdom/inflation-cp

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن معدلات التضخم في بداية عام 2017 كانت بواقع 1,8%، أما في الربع الثاني من العام زادت بواقع 2,3%، ما يؤثر في وجود توابع سلبية على المستهلك البريطاني نتيجة التعثرات الإقتصادية التي تمر بها بريطانيا[1].

[1] Europe and International Order Post Brexit, LKI Lakshman Kadir gamar Institute

إضافة إلى ذلك فهناك تداعيات أخرى ستؤثر على حياة البريطانيين داخل بريطانيا أو خارجها، حيث ستمس جوانبهم اليومية من حياتهم كالسفر داخل فضاء شينغن، العمل في الدول الأوروبية .

ثانيا: تداعيات البريكسيت على الإتحاد الأوروبي.

1- مع خروج بريطانيا سيفقد الإتحاد الأوروبي12,5% من مكانته، وقرابة 15%من قوة إقتصاده، كما أنه سيستغني عن قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي.

تراجع صنع القرار داخل الإتحاد الأوروبي، فخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سوف يستدعي إعادة النظر في آليات إتخاذ القرار داخل مؤسسات الإتحاد، إذ خروجها سوف يؤدي إلى فقدان 29 من الأصوات في مجلس الوزراء الأوروبي، وكذلك 73مقعدًا في البرلمان الأوروبي8,5% من الأصوات. ما يتطلب إعادة تحديد الحد الأدنى بالأغلبية المؤهلة الأمر الذي سيؤدي حتما إلى تغيير في توازن القوى لمصلحة الدول الكبرى التي تملك تمثيل أكبر في مؤسسات الإتحاد الأوروبي في عملية صنع القرار على غرار ألمانيا، وفرنسا وإيطاليا[1].

2- تغيير طبيعة العلاقة بين أعضاء منظمة اليورو (19 دولة)، والد ول الأوروبية غير الأعضاء في منطقة اليورو(8 دول) لمصلحة التركيز أكثر على منطقة اليورو بوصفها محرك لمزيد من الإندماج الأوروبي في المستقبل[2].

3- المخاوف الأوروبية من إنتشار عدوى الإستفتاءات في أوروبا، وخاصة الدول التي تعاني من أزمات إقتصادية كاليونان، إسبانيا، المجر، إيطاليا، الأمر الذي سيهدد عملية التكامل الأوروبي ويزيد من حدة الشكوك فيها.

[1] ذكر الله، أحمد التداعيات الإقتصادية لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016 .

[2]Roland Forudenstein, Toin Dera and Aggelos Aggelou, « Brexit in Focus : six ways twill fundamentally change the EU », Wifried Mastens Center for European Studies (June 2015),

4- تراجع مكانة الإتحاد الأوروبي على المستوى الدولي، حيث سيضعف من قوة القرار الدبلوماسي الأوروبي، ويؤثر على كتلة الإتحاد من خلال الأخذ بالمبادرة الدولية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية بحكم وجود الإتحاد ضمن اللجنة الرباعية لعملية السلام في الشرق الأوسط.

5- كما يكون أثر خروج بريطانيا على جارتها ألمانيا، وهما الدولتان اللتان تتمتعان بعلاقات ثنائية مميزة، تقود دفعة الإتحاد الأوروبي خصوصا في السياسات الاقتصادية أكثر على رجال الأعمال في بريطانيا، وسيؤثر هذا الخروج أكثر على رجال الأعمال في بريطانيا وألمانيا قبل كل شيء، حيث توجد أكثر من 2500 شركة ألمانية في بريطانيا، يعمل فيها 370 ألف شخص، وتملك بريطانيا 3000 شركة في ألمانيا ، ولكن خروج بريطانيا من الإتحاد سيعود بفائدة على ألمانيا، حيث ستكون صاحية النصيب الأكبر من التأثير والزعامة في أوروبا كلها[1].

6- تراجع مكانة الإتحاد ككتلة إقليمية فاعلة في السياسة الدولية، وذلك بسبب فقدانه جزءا كبيرًا من ميزانيته إضافة إلى التدخل الدبلوماسي والعسكري لبريطانيا، وهو ما سيجعل من الإتحاد الأوروبي أقل قوة في مواجهة تأثير القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين.

7- ومن الناحية الإستراتيجية، سيؤدي خروج بريطانيا إلى زيادة الضغوط على المحور الألماني– الفرنسي بزيادة إتفاقهما العسكري، بهدف إحتواء تأثير الغياب البريطاني على السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية [2].

8- التأثير على الأمن الأوروبي المشترك، والعلاقات عبر الأطلسية: سيؤدي خروج بريطانيا إلى حرمان الإتحاد الأوروبي،من إحدى القوتين العسكريتين الرئيسيتين على المستوى العالمي، وهما بريطانيا وفرنسا.

[1] صياح عزام، "الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي خلفياته وتداعياته؟"، في :http://alwatan.sy/archives/60184

[2] ساطع نور الدين،"خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية"،في http://www.almodon.com/arabworld/2016/6/30.،

فالتعاون الوثيق بينهما يعد الأكبر في نطاق أوروبا أما في المجال الإستخباراتي، خاصة فيما يتعلق بأمن الحدود، إذ يتوقع أنْ يكون إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي أثر كبير عليها أو على الإتحاد نفسه، فدول الإتحاد تعاني حاليًا من ضعف التنسيق الأمني بينهما، وهو ما ظهر جليًا في هجمات باريس وبروكسل، كما أن بريطانيا تعتمد في تنسيقها الإستخباراتي والمعلوماتي في القضايا الكبرى المتعلقة بالأمن الوطني مثل الإرهاب على تعاونهم الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية[1].

9- ضعف قدرة الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على العمل بشكل جماعي لإيجاد حل لمسألة اللاجئين.

ثالثا: التداعيات على الدّول العربية.

يؤكد العديد من المحللين السياسيين أن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سوف يعطي دفعة قوية لليمين المتطرف خاصة في الدول الأوروبية، وهو ما سيؤدي إلى تراجع المؤيدين للحقوق والقضايا العربية، ومن هذه القضايا على سبيل المثال القضية الفلسطينية، فمواقف بريطانيا كانت دائمًا أقرب لإسرائيل، إلا أنها كانت ملتزمة بقرارات الإتحاد الأوروبي[2].

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تبعات الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي سيؤثر سلبًا على إيجاد تكتل دولي داعم لعملية السلام بالشرق الأوسط في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، والرفض الإسرائيلي لآليات التحرك تجاه العملية[3].

حسب البيانات الرسمية تبلغ قيمة التجارة البينية بين بريطانيا والعالم العربي حوالي 36,03 مليار جنيه إسترليني سنويًا، وهذه الإحصائيات لا تشمل الخدمات التجارية الأخرى عبر البضائع، وبعد الإعلان عن نتائج الإستفتاء في بريطانيا شهد تراجع بأكثر من 6%، وهذا قد يؤدي إلى تراجع إيرادات النفط.

---

[1] التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي"،مركز الإمارات للسياسات،جوان 2016،ص .10.

[2] كريستيان كوتلس، "تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على دول الخليج"، في :
www.achariricenter.org/what-berit-neans-forthe-gccar،

[3] عبد الباري عطوان، "العرب و الاتحاد الأوربي قد يكونان المستفيد الأكبر من الخروج البريطاني على المديين المتوسط والبعيد"، في:
http://www.raialyyoum.com/?p=463403، 2017/07/06

إن الإنسحاب البريطاني من الإتحاد الأوروبي له تأثير متفاوت على دول جوار الأوروبي، التي تتمثل في دول المغرب العربي، فمن المرتقب حصول الجزائر على أثر إيجابي لأن مصالحها في أوروبا مرتبطة بالدرجة الأولى بفرنسا، ثم إيطاليا، وإسبانيا، وألمانيا قبل بريطانيا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى سوف يشهد السوق المصرفي تزايد عائدات التصدير الجزائرية بالدولار، وتراجع نفقات الإستيراد باليورو، ولكن للمدى القصير وعن الإستثمارات البريطانية في الجزائر قد تشهد تراجعا طفيفا لأنها محدودة في قطاع المحروقات[1].

أما تونس، قد يكون لها تأثير مباشر، وغير مباشر في نفس الوقت، فالمعاملات بين تونس وبريطانيا لا تتعدى 4%، فبالتالي خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سيكون له تأثير على مدى متوسط، على إعتبار أن تونس شريك أساسي للإتحاد الأوروبي، و إقتصادها مرتبط به، فضلا عن تأثيره على الدينار التونسي، لذلك على تونس أنْ لا تخسر موقعها في السوق البريطانية، ويجب عليها أنْ تتفاوض من جديد مع بريطانيا في مجال التجارة الخارجية والصادرات في حال خروجها من الإتحاد، كما أنه من الضروري العمل على محور الإستثمار، باعتبار أن المستثمر البريطاني من أكبر المستثمرين في تونس[2].

أما فيما يتعلق بليبيا، فقد يؤدي خروج بريطانيا من الإتحاد إلى تراجع دورها في الملفات الإقليمية، فالسياسة الخارجية البريطانية تتراجع في التعامل مع الملف الليبي، الذي تسعى للعب دور رئيسي فيه عبر دعم حكومة الوفاق الوطني برئاسة "**فايز السراج**".

[1] محمد المشتاوي،" بالأسماء .... الدّول المتضررة بخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي"، في:
http://www.masaralarabia.com15/08/2017

[2] سليم مصطفى بودبوس،"الشأن المغاربي : تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المغرب العربي"،مجلة الوسط،ع.543جوان 2016، ص 10

المبحث الثاني: السياسة الخارجية البريطانية في النسق الدولي بعد البريكسيت.

أدت نتائج إستفتاء جوان 2016، إلى إعادة تموضع الدور البريطاني كأحد أعضاء الإتحاد الأوروبي، إلى تقديم نفسها للعالم على أنها إحدى القوى الكبرى الرائدة في العالم .

أكدت الحكومات البريطانية المتعاقبة على مفهوم بريطانيا العظمى أو بريطانيا العالمية، حيث تعمل وزارة الخارجية البريطانية الحالية بقيادة "**بوريس جونسون**" " **Boris Johnson**" إلى فتح آفاق إقتصادية وتجارية جديدة مع كثير من الدول لتعويض خسائرها الإقتصادية جراء خروجها من الإتحاد الأوروبي على سبيل المثال تعمل بريطانيا على عقد إتفاقيات تجارية ثنائية مع الهند، الصين ودول الخليج .

من جهة أخرى يعتقد البعض أن بريطانيا ستركز في المرحلة القادمة على القضايا الداخلية كالبطالة وقضايا الإنفصال التي تثيرها أجزاء المملكة المتحدة، بمعنى أن بريطانيا ستخطو خطوة إلى الوراء من التدخلات الخارجية ومحاولة إعطاء الأولوية للشؤون الداخلية [1].

[1] رمزي سمير، لتحولات الواقعية للدور البريطاني في الشرق الأوسط بعد البريكسيت، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، 2017

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية البريطانية بعد الخروج من الإتحاد الأوروبي.

تتجه السياسة الخارجية البريطانية بعد خروجها من الإتحاد الأوروبي إلى تحقيق عددا من الأهداف التي تصب بمجملها إلى تحقيق المصلحة البريطانية:

أ- تشجيع سياسة التجارة الحرة وفتح الأسواق:

كان الدافع الإقتصادي من أبرز عوامل الموافقة على خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، وسجلت بريطانيا أكبر عجز في ميزان المعاملات التجارية على الإطلاق العام الماضي، بما يعادل 5.2% من الناتج الإقتصادي للبلاد وعكس هذا العجز زيادة تدفقات توزيعات الأرباح، ومدفوعات الدين إلى المستثمرين الأجانب عن التدفقات المماثلة التي تأتي للبلاد سيؤدي هذا إلى تفضيل السياسة الخارجية البريطانية، إستبدال شركاء التجارة الأوروبيين بإعادة فتح الأسواق في الدول الأخرى وتعقد الحكومة البريطانية أمالا على عقد بعض الإتفاقيات الدولية للتجارة الحرة لحل المشكلات التي تعاني منها الإقتصاد المحلي[1].

ب-**توظيف المساعدات الخارجية إقتصاديا:**

تحدث «**بريتي بباتيل Berti Bebatel**» مسؤول التنمية الدولية البريطاني في سبتمبر 2016، عما أسماه إصلاح منظومة المساعدات الدولية، وربطها بمبادئ تيار المحافظين الرئيسية، وتقود بريطانيا بالفعل خصخصة الخدمات في بعض الدول خاصة الصحة، والتعليم، وعلى سبيل المثال إتفقت وكالة التنمية الدولية هناك ما يقارب الـ38 مليون جنيه إسترليني، لخصخصة التعليم في دول نيجيريا، كينيا، وباكستان، بهدف فتح أسواق أمام شركات التعليم البريطانية في هذه الدول، ومن المرجح أن تتعمق هذه السياسة لتشمل خدمة قطاعات أخرى كالتغذية، والدفاع وتشجيع التجارة الحرة[2].

[1] نجيب عمر ، إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي في ميزان النظام العالمي E kutub، متوفر على الرابط الآتي http://www.e-kutub.com/index.php/2012-11-20-23-43/1893-2016-07-602-16-00-31

[2] رمزي سمير، مرجع سابق.

ت- **توسيع العلاقات مع النظم الغير ديمقراطية:**

ديمقراطية بعض الدول من عدمه لم يعد يزعج الحكومات البريطانية المتعاقبة ويتأكد ذلك بعد خروج نتائج إستفتاء 2016، ما يهم الحكومة البريطانية اليوم هو إقامة علاقات إقتصادية وتجارية مع هذه الدول وإن كانت غير ديمقراطية وتنتهك حقوق الإنسان مؤشرات ذلك تبدو واضحة في منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر أكبر سوق إقليمية لتجارة السلاح[1].

د-زيادة الإعتماد على القوة العسكرية:

صحيح أن بريطانيا ستنشغل في مفاوضات شاقة مع الإتحاد الأوروبي، إلا أنها لن تغمض عينيها عما يجري في العالم، الحكومة البريطانية التي تشكلت بعد ظهور إستفتاء 2016، تدعم فكرة بريطانيا العالمية لذلك نجدها تدعم خطة جديدة لزيادة الإنفاق العسكري بتكلفة تصل إلى 178 مليار جنيه إسترليني حتى عام 2020، يتضمن برنامج لإعادة التسليح وإنشاء حاملتين هائلتين للطائرات، ودعم الأسطول الملكي البحري كجزء من خطة إعادة الإنخراط الدولي لبريطانيا.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية البريطانية مع بعض الدول بعد الخروج:

أولا :الصين.

تعد الصين شريكا تجاريا مؤثرا للملكة المتحدة وشاركت بعدد من مشاريع البناء والبني التحتية منها محطة الطاقة النووية، شاركت بريطانيا أيضا في مشروع " **حزام واحد، طريق واحد**" الذي يسعى لإنشاء روابط نقل مباشرة بين المراكز التجارية الرئيسية في العالم.

الصينيين من جهتهم تحدثوا بإيجابية حول آثار خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، حيث إتجهت بريطانيا نحو تطوير (شراكة إقتصادية) مع الصين كونها ثاني إقتصاد في العالم، مشددة على أهمية بناء عصر ذهبي للعلاقات بينهما، تم التأكيد من خلال " **الحوار الإستراتيجي الصيني البريطاني**" الذي عقد في ديسمبر 2016 بلندن .

[1] نجيب عمر ، مرجع سابق.

قال وزير الخارجية البريطاني **بوريس جونسون**" **Boris Johnson** إن بلاده ملتزمة بدفع التعاون المشترك مع الصين في التجارة والطيران وإقامة البنية الأساسية[1].

ثانيا: روسيا.

يرتبط إقتصاد روسيا بشكل وثيق مع إقتصاد الإتحاد الأوروبي ففي 2015 بلغت حصة الإتحاد الأوروبي 46 % من التجارة الخارجية الروسية ما يعادل 249 مليار دولار، وفي بداية العام 2014 بلغت الإستثمارات الروسية المتراكمة في بريطانيا 9.1 مليار دولار، وبلغ حجم الإستثمارات الروسية في جزر فيرجن البريطانية حوالي 6.9 مليار دولار، وفي أول رد على نتيجة إستفتاء 2016، على عضوية بريطانيا في الإتحاد الأوروبي، ذكرت وزارة الخارجية الروسية أن تصويت أغلبية البريطانيين لصالح خروج بلادهم من الإتحاد الأوروبي يعتبر شأنا خاصا[2].

في الوقت نفسه إعتبرت روسيا أن النتيجة أظهرت عمق الخلافات في الإتحاد الأوروبي، حول قضايا أساسية وبالدرجة الأولى قضية التكامل.

في خضم الحملة الإنتخابية التي سبقت إستفتاء يونيو 2016، كانت روسيا حاضرة بقوة من معسكري البقاء والخروج،حيث صرح "**دافيد كاميرون David Cameron** " رئيس الوزراء البريطاني السابق أعتبر أن الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين** ربما يشعر بالسعادة لمغادرة بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

تستفيد روسيا من خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي من خلال

1- خسارة أقوى صوت مساند للولايات المتحدة الأمريكية يهدد بإضعاف تأثير واشنطن في دوائر صنع القرار الأوروبي وهذا يقوي موقف روسيا ويشجعها على مواصلة التحدي للغرب.

[1] طافش هشام زهير، مرجع سابق .

[2] Karen E Smith Would Brexit Spell the end of European defence, LSE blog,2016.

2- خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي يشغل الإتحاد الأوروبي بالعمل على ضمان إستمرار عضوية البلدان المنضوية تحته، بدلا من إستمراره في التوسع، وضمن مزيد من البلدان السوفيتية سابقا.

3- خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي قد يخفف العقوبات على روسيا حيث تعتبر بريطانيا الداعم الرئيس لتوقيع العقوبات ضد روسيا.

الآثار السلبية لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على روسيا:

1- خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي يؤثر سلبا على إقتصادات دول الإتحاد الأوروبي الأخرى التي أنشأت معها روسيا شبكة من الاتصالات مثل هولندا قبرص وكلاهما لديها علاقات إقتصادية وثيقة مع بريطانيا.

2- خروج بريطانيا يؤثر سلبا على إحتياطي الذهب والعملة في روسيا في حال انخفاض اليورو في القيمة.

3- حالة عدم اليقين من الوضع والتحول في ميزان القوى داخل الإتحاد الأوروبي سيكون له تأثير سلبي على روسيا، الأمر الذي يؤدي إلى هيمنة ألمانيا على الإتحاد الأوروبي في المستقبل وهذا ما تخشاه روسيا.

4- ما تتخوف منها روسيا هو زيادة حجم التعزيزات العسكرية في دول أوروبا الشرقية خشية من روسيا وهذا ما حدث بالفعل بعد الظهور نتائج إستفتاء جوان 2016[1].

[1] احمد التندال، السياسة الخارجية البريطانية بعد الخروج من الإتحاد الأوروبي ، مركز البيان للدراسات و التخطيط، 2017

ثالثا:الهند.

توصف العلاقات الهندية البريطانية، بأنها قديمة قدم الإحتلال البريطاني لها والذي إستمر حوالي 90 عاما، حيث كانت الهند جوهرة التاج البريطاني ومع إنتهاء مرحلة الإستعمار تحولت العلاقة بين البلدين إلى علاقات شراكة، حيث أن الهند توصف بأنها سريعة النمو إقتصاديا لذلك فإن بريطانيا ستستفيد من هذا النمو إقتصاديا وتجاريا.

بعد البريكست تحاول بريطانيا تعزيز علاقاتها التجارية و الإقتصادية مع الهند، حيث زار وزير الخارجية البريطاني **بوريس جونسون Boris Johnson**، نيودلهي لإجراء مقابلات مع أعضاء الحكومة وكبار الأعمال، لشرح موقف بريطانيا بعد خروجها من الإتحاد الأوروبي وكيف أن هذا الخروج يوفر فرصا جديدة لعلاقات تجارية وصناعية بين بريطانيا والهند.

رابعا : دول الخليج العربي.

ستركز أغلب الإتفاقيات الإقتصادية والسياسية لبريطانيا بعد خروجها من الإتحاد الأوروبي، في منطقة الخليج، هذا ليس مفاجئا حيث أن دول الخليج تشكل غالبية العلاقات البريطانية في المنطقة كاملة،حيث كان الإتحاد الأوروبي عائق أمام توقيع إتفاقية ثنائية بين مجلس التعاون الخليجي وبريطانيا، لكن بخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي أصبحت الطريق معبدة.

كما تعتبر الأسواق الخليجية سريعة النمو ومنفذا مهما للصادرات البريطانية، وبالأخص في أول عملتها المنخفضة والتي تراجعت بنسبة كبيرة بعد إستفتاء الخروج، مما يمنح صادراتها قدرة تنافسية في الأسواق الخارجية بما فيها الخليجية، كما أنها ستحقق مكاسب من وارداتها من المنتجات النفطية والبتروكيماوية والألمنيوم من دول الخليج[1].

[1] احمد التندال، مرجع سابق .

بلغ حجم التبادل التجاري بين بريطانيا ودول مجلس التعاون في عام 2016، 27 مليار دولار كما يتوقع أن يتضاعف التبادل التجاري بعد توقيع إتفاقية التجارة الحرة، من خلال التعاون في مجالات الإستثمار والقطاع المالي والسياحة، حيث ستشهد نموا غير مسبوق في ظل التسهيلات التي يتوقع أن تصاحب توقيع الإتفاقية مما سيحول بريطانيا إلى أهم شريك تجاري لدول المجلس على حساب دول أوروبية أخرى عضو في الإتحاد الأوروبي، الذي يعاني من صعوبات جمة.

تعد السعودية الشريك التجاري الأساسي في الشرق الأوسط بلغت صادرات المملكة المتحدة للبضائع المرئية للسعودية 7 مليارات جنيه إسترليني عام 2014، أما صادرات السلع فبلغت 17, 4 مليار جنيه إسترليني، أما قيمة المشاريع المشتركة بين الشركات السعودية والبريطانية 5, 11 مليار جنيه .

حيث يعمل في السعودية ما يقارب 30 ألف مواطن بريطاني، فمن المتوقع أن تتعزز العلاقات البريطانية السعودية خاصة بعد ظهور نتائج الإستفتاء على عضويتها في الإتحاد الأوروبي، بمعنى آخر فإن خروج بريطانيا لن يؤثر على علاقات بريطانيا التجارية مع السعودية.

أما قطر فهي ثاني أكبر مستثمر للنفط لبريطانيا من خلال الشركة البريطانية الهولندية، فضلا عن ذلك فقد شاركت قطر و إستثمرت في عدد من المشاريع للبنية التحتية والتنموية في المملكة المتحدة، بما فيها الشركات البريطانية الكبيرة.

بعد الإستفتاء إستقبلت قطر **ست (06)** زيارات وزارية من المملكة المتحدة ، ما يدلل على سعي الحكومة البريطانية إلى الإتعاضة عن سوق الإتحاد الأوروبي، من خلال تكريس علاقات إقتصادية جديدة مع دول خارج أوروبا خاصة قطر ودول أخرى من دول الخليج، وعلى مدى السنوات العشر الماضية أصبحت **شركة " شل SHEL**" البريطانية أكبر مستثمر أجنبي في قطر حيث إستثمرت نحو21 بليون دولار في صناعة النفط القطري[1].

[1] احمد التندال، السياسة الخارجية البريطانية بعد الخروج من الإتحاد الأوروبي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2017

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية بعد البريكسيت .

السيناريوهات عبارة عن مجموعة من الفرضيات التي تهدف إلى فهم تطور نسق الظاهرة وعن مستقبل العلاقات البريطانية مع الإتحاد الأوروبي، سوف يتم طرح ثلاثة أنواع من السيناريوهات حولها بداية من السيناريو الإتجاهي، مرورا بالسيناريو التشاؤمي وصولا إلى السيناريو التفاؤلي.

المطلب الأول: السيناريو الإتجاهي .

وهو السيناريو الذي يفترض إستمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل وهذا يستلزم إستمرار نوعية و نسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة، وهنا يتعلق بعملية إسقاط خطي projection linéaire .

إستمرار التجربة التكاملية الأوروبية على حالها رغم خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، والأخذ بمسار ثابت من خلال الحفاظ على وحدة التكتل بين دول الأعضاء وإستمرار العلاقات التعاونية فيما بينهما، مع تركيز على إستمرارية تنفيذ وتحديث الأجندة ومعالجة المشكلات سواء الحالية أو المستقبلية.

وكذا تعميق وتوثيق الشراكة في مجالات معنية والإبقاء على اللوائح والقوانين المتخذة، من أجل ذلك سواء في المجالات السياسة، الإقتصادية، الإجتماعية، وإستمرارية التعاون في مجالات الهجرة والأمن والدفاع والعمل على النظام الداخلي للإتحاد الأوروبي، من خلال توحيد السياسات الخارجية للإتحاد وإبقاء مصالحها الخارجية خاصة في الدول الجوار الأوروبي[1].

[1] رابح عبد الناصر جندلي، الدراسات المستقبلية: تأصيل تاريخي، مفاهيمي ومنهجي، مجلة العلوم السياسية والقانون، ع.1 2017، ص.20.

المطلب الثاني: السيناريو التشاؤمي

هو ذلك السيناريو الذي يهدف إلى تحولات في السياق التي يتضمنها السيناريو الخطي، إذ يرفض البقاء على الوضع القائم أو إدخال بعض التعديلات أو الإصلاحات على الظاهرة المدروسة، بل يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث يركز على فكرة التغيير الجذري العميق للظاهرة المدروسة داخليًا أو خارجيًا، من خلال أخذه بعين الاعتبار المتغيرات القليلة.

إن الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي هو تهديد بالمشروع الأوروبي بأكمله، سواء على الدول الأعضاء أو على بريطانيا، ما يمكن أنْ يؤدي ذلك إلى مصير مأساوي سواء من الناحية الاجتماعية، السياسية والاقتصادية أو خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الدولية[1].

فقضية الانفصال من الكتلة الأوروبية يعتبر تحدًيا ضخما بخروج دولة بحجم المملكة المتحدة، التي تمثل واحد من الدول الثالث الكبرى إلى جانب ألمانيا وفرنسا، حيث تمثل صادرات بريطانيا إلى الإتحاد الأوروبي19.4%، من إجمالي صادرات هذا الأخير، وتساهم بنحو8.5 مليار اورو في ميزانية الإتحاد عام 2015، إلى جانب كونها ثالث أكبر دولة من حيث عدد السكان في دول الإتحاد، مما يجعلها سوق ضخمة و لاعبًا مؤثرًا في عملية صنع القرار، بالإضافة إلى دورها على الساحة الدولية وإمكانياتها العسكرية الضخمة.

ولعل أهم نتيجة سوف تترتب عن خروج بريطانيا ذات طبيعة سياسية، قد تلجأ دول أخرى إلى تقليدها، وليس بالضرورة أنْ تخرج من الإتحاد بل تكفي أنْ تهدد بتنظيم استفتاء مماثل وأنْ تطالب

[1] محمد المشتاوي، مرجع سابق.

بالحصول على الامتيازات أو حقوق خاصة، وبالتالي تسعى أي دولة عضوا في الإتحاد الأوروبي إلى تحقيق مصالحها دون الالتزام بواجباتها[1].

المطلب الثالث: السيناريو التفاؤلي

هو عكس السيناريو الأول والثاني، هذا السيناريو يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق وتحسين في إتجاه الظاهرة مما يسمح من بلوغ أهداف لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة.

إن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، لا يعني إنهياره أو تفككه رغم التحديات المختلفة التي سيواجه إلا انه سيشهد أفاق جديدة وذلك من خلال إتخاذ دول الإتحاد الأوروبي الـ**27**، قرارا بشأن عدد من المجالات التي تحتل الأولية، حيث يمكن إن تعمق التعاون وتمنح صلاحيات تنفيذية أوسع للإتحاد وفي مجالات أخرى، وبالتالي يصبح دور الإتحاد محدودا وبينما يساعد هدا الخيار الإتحاد الأوروبي في الوفاء بتوقعات معنية، قد تكون من الصعب إجماع الدول الأعضاء على المجالات التي يعني أن تحظى بالأولوية .

أولا / الخيارات المتاحة لبريطانيا :

1- الخيار السويسري:

سويسرا ليست عضواً في الإتحاد الأوروبي، ولكنها تتفاوض معه على إتفاقيات تجارية على أساس قطاعي، أي تحظى بحق الدخول المباشر إلى السوق الأوروبية الموحدة من خلال إتفاقيات ثنائية متنوعة، إلا أن سويسرا فاوضت الإتحاد الأوروبي على مدى تسع (09) سنوات لتوقيع 120 إتفاقية، تضمن لها الدخول إلى سوق الإتحاد الأوروبي وتشارك بشكل كامل في السوق الموحدة مقابل تطبيق داخلي لقواعد الإتحاد، وهي مدة طويلة جداً بالنسبة لبريطانيا في حال إتخاذها هذا الخيار خاصة مع كثرة المصالح

[1] حدود فاطمة الزهراء، انعكاسات تصاعد اليمن المتطرف على الأمن المجتمعي في فرنسا **2006-2007** ، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015 -2016.

المتشابكة مع الإتحاد الأوربي[1].

2-الخيار التركي :

وهو الخيار الأقل ترجيحاً، بحيث تبرم بريطانيا إتفاقية تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي، دون السماح لمواطنيها بالتنقل بحرية داخل دول الإتحاد الأوروبي.

3-خيار منظمة التجارة العالمية:

ويعني أن تسعى بريطانبا إلى إيجاد حسب قوانين ومبادئ المنظمة تأويل يخدم مصالحها، ويمنحها قانونياً حق الوصول إلى السوق الأوروبية المشتركة بأقل تقييد جمركي ممكن، ويحتمل أن تلجأ بريطانيا إلى هذا الخيار في حال ما إستعصت عليها كل الخيارات الأخرى.

ثانيا:"الرؤية البريطانية للشق الاقتصادي في مفاوضات البريكسيت:

يعتمد الموقف التفاوضي البريطاني إتفاقاً تجارياً مؤسساً على النموذج الكندي وتطالب الحكومة البريطانية، من خلال وثيقتها التفاوضية أن تشتمل الصفقة التجارية مع الإتحاد الأوروبي على جميع المجالات التجارية والتي من بينها ضمان حركة حرة للبضائع المصنعة والصناعات الغذائية ومن دون تعريفة جمركية أو أية رسوم أخرى أو وجود تقييدات لجهة كميات البضائع المتبادلة بين الضفتين البريطانية والأوربية[2].

كما تؤكد لندن على ضرورة أن يزيل الاتفاق ما أمكن من الحواجز من أمام قطاع الخدمات، التي تعدّ عصباً رئيساً في إقتصاد بريطانيا وترفض الحكومة البريطانية أن يكون الدعم الحكومي أو المنافسة التجارية تحت سلطة آلية فض النزاعات التي سيشملها الإتفاق النهائي بين الجانبين، وتشدد على ضرورة إعتماد ترتيبات لتسوية النزاعات تكون ملائمة للعلاقات البينية القائمة على الندّية وإحترام سيادة الآخر.

[1]John Springford, Brexiting Swiss-style: the best Possible UK-EU trade deal, Center for European Reform, 24 April 2017, P. 13

[2] انطلاق المفاوضات الأوروبية البريطانية لما بعد بريكست.. ماذا يريد كل طرف؟، متوفر في الموقع https://arabic.euronews.com/2020/03/02/european-british-negotiations-start

ثالثا/المصالح الأمنية للملكة المتحدة في القارة الأوروبية:

يعتبر المجال الأمني هو أكثر المجالات ترجيحاً لحدوث شراكة و تعاون في أطر ثنائية وجماعية خارج إطار الإتحاد الأوروبي، و تحرص بريطانيا على تبني رؤية للمستقبل الذي ترغب في رؤيته للإتحاد الأوروبي، فالإستقرار في القارة الأوروبية سيظل أحد أولويات الأمن القومي البريطاني، وكما تستمر في الحفاظ على ذلك الإستقرار، فلندن مستمرة في رفض فكرة الجيش الأوروبي الموحد.

وقد حددت "**تيريزا ماي**" رئيسة الوزراء البريطانية في مؤتمر "ميونخ" الأمني بفبراير 2018، سببين لرغبة بريطانيا في التعاون الوثيق مع الإتحاد الأوروبي في السياسة الخارجية والأمنية[1].

رابعا / خيارات المملكة المتحدة للمشاركة في السياسة الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي:

هناك ثلاث إحتمالات رئيسية تتمثل فيما يلي:

أ/ لاعب متكامل Integrated Player:

أي أن تكون بريطانيا وضع خاص حيث تشارك في مجموعات القتال وعمليات الدفاع المشتركة، في نموذج عكسي لوضع الدانمارك، "**Reverse Danmark Position**" و يكون لها حق المشاركة في مجلس العلاقات الخارجية وقت مناقشة التوجهات الإستراتيجية.

ب/ شريك مرتبط. Associated Partner:

أي يكون وضعها أشبه بالنرويج، ليس لها عضوية في مجلس العلاقات الخارجية لكن لها حق "الحوار" في القضايا ذات الصلة، و سيظل لها حق المشاركة في المجموعات القتالية ووكالة الدفاع الأوروبية عبئ إتفاقيات معينة مما يجعل هذا الخيار بمثابة ترتيب مناسب يتيح تأثير قليل أو شبه منعدم على صنع السياسة الأوروبية.

[1]Benjamin Martill&UtaStaiger, Brexit and Beyond: Rethinking the Futures of Europe, UCL Press, Jan 2018, P. 176-177.

ج/ مراقب منفصل Detached Observer:

من أن المتوقع أن يرفض الإتحاد الأوروبي إعطاء بريطانيا أي امتيازات عقب خروجها، خاصة مع إستنكار ألمانيا لرغبة بريطانيا في الإنضمام لوكالة الدفاع الأوروبية بعد خروجها[1].

السيناريو أكثر ترجيحا:

ويبقي السيناريو الأكثر ترجيحا هو السيناريو التشاؤمي، فالخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي هو تهديد بالمشروع الأوروبي بأكمله، سواء على الدول الأعضاء أو على بريطانيا، ما يمكن أنْ يؤدي ذلك إلى مصير مأساوي سواء من الناحية الإجتماعية، السياسية و الإقتصادية أو خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الدولية.

فقضية الإنفصال هذه قد تخلق حالة من الشك وعدم الثقة بين دول الأعضاء للإتحاد الأوروبي، وبالتالي سيدفع بهذه الأخيرة بإجراء إستفتاءات مماثلة للخروج من الإتحاد الأوروبي .

وأحسن مثال على ذلك التهديدات الإيطالية بالانسحاب من الإتحاد الأوروبي بعد جائحة كورونا،كوفيد19 حيث أعلن عضو في مجلس الشيوخ الإيطالي تأسيس حزب سياسي يهدف إلى إخراج إيطاليا من الإتحاد الأوروبي، وذلك بعد أيام قليلة على حصول روما على حزمة إغاثة من التكتل لمواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد. الذي أطلق عليه "إيطاليكست" بعد يومين على إجتماع في لندن مع رئيس حزب "بريكست" **نايجل فاراج**، الذي لعب دوراً حاسماً في قرار بريطانيا الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي مع ذلك، فإن ما إعتبر فشلاً أولياً من جانب الكتلة الأوروبية للإستجابة بسرعة لفيروس كورونا المستجد في إيطاليا، أثار غضب وخيبة الشعب.

[1] هايدي عصمت كارس، مستقبل الاندماج الأوروبي في ضوء خروج المملكة المتحدة، دورية متخصصة في الشؤون الدولية تصدر عن مؤسسة الأهرام جوان. 2017

وذكر المحلل السياسي "**ريناتو مانهايمر**"، أن مشاعر الإيطاليين تجاه الإتحاد الأوروبي "تغيرت كثيراً في الأشهر القليلة الماضية رغم أننا لا زلنا أقل الدول ثقة ببروكسل.

ما تمّر به دول الإتحاد الأوروبي في مواجهة وباء كورونا الذي حوّل القارة العجوز إلى منطقة معزولة عن العالم، وكل دولة من دولها معزولة عن الأخرى وبدت كل دولة، في اللحظة التي أخذ فيها الوباء على محمل الجد بعد طول لامبالاة وتقاعس، وكأنها تهتم بمواطنيها الذين يقيمون داخل حدودها مديرة ظهرها للدول التي تجاورها الإتحاد والتي تخلت عن حدودها الوطنية لمصلحة الحدود الأوروبية المفتوحة "الشينغن" وهذا ما أصاب مبدأ "التضامن" الذي قامت عليه فكرة الإتحاد الأوروبي.

حيث كان الإمتعاض واضحاً من خلال التصريحات التي أطلقها رؤساء ومسؤولون أوربيون حول فقر "**التضامن الأوروبي**" منذ إنتشار الفيروس بشكل كثيف في دول القارة، والذي بات يحتاج، بحسب محللين كثر، إلى مداواة بدوره وربما تشريحه لمعرفة إذا كان التضامن الأوروبي عطبه بنيوياً أم ظرفياً يمكن إصلاحه .

هذا قبل أن تعي المفوضية الأوروبية، الهيئة التنفيذية في الاتحاد الأوروبي، حجم الأزمة التي تواجهها وتتخذ قرارات جذرية مؤلمة ولو متأخرة للحد من مخاطر هذا الإنتشار، ولمنع إنهيار الإقتصاد الأوروبي وربما العالمي أيضاً.

إستنتاجات الفصل الثاني

1- تسعى بريطانيا لإنتهاج سياسة جديدة تتوافق مع التطورات الجديدة على كافة الأصعدة، وذلك باعتماد إستراتيجية الانفصال لضمان تحقيق مصالحها الإقتصادية، والإستراتيجية مستقبلا والحفاظ على سيادتها، إلا أن ذلك قد يؤثر على كلا من الطرفين سواء على الإتحاد الأوروبي أو بريطانيا.

2- تسعى بريطانيا الرغبة في التأثير في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي سواء بطريقة ومباشرة أو غير مباشرة .

3- ستحدد العلاقة المستقبلية بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي وفقاً لثلاثة عوامل تتمثل في حدود الدور العالمي الذي ستلعبه بريطانيا بعد الخروج، والتطورات المتعلقة بالإتحاد الأوروبي نفسه، وطبيعة الإتفاق النهائي الذي سيتم التوصل إليه بشأن البريكسيت.

4- إن نجاح الإتحاد الأوروبي مرهون بحجم القوى الدولية فيه، فخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي يعتبر تحديا كبيرا بخروج دولة بحجم بريطانيا التي تمثل قوة إقتصادية و لاعبا مؤثرا في عملية صنع القرار داخل الإتحاد الأوروبي، وهذا ما قد يخلق تداعيات كبيرة علي الإتحاد الأوروبي وبالتالي سيتراجع دوره ككتلة إقليمية فاعلة في السياسة الدولية.

خاتمـــة

يعتبر خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي أكبر صفعة يتلقاها النظام الليبرالي حتى الآن، فالأزمة الإقتصادية ربما كانت أكثر تدميرا للعالم لكنها لم تكن رفضا صريحا للنظام العالمي بموجب تصويت الناخبين في أحد أكثر الديمقراطيات تقدما، حيث قال " **نايجل فاراج**" رئيس حزب إستقلال المملكة المتحدة UKIP بعد صدور نتائج الإستفتاء في بريطانيا " يحدوني الأمل أن يكون هذا الإنتصار بداية سقوط هذا المشروع الفاشل، يؤدي إلى قارة أوروبية تتمتع دولها بسيادة كاملة على أراضيه، نجاحها ليس لنا فقط، إنما نجاح لأجل أوروبا كلها" .

تعتبر بريطانيا لاعب أساسي في النظام الدولي سواء داخل الإتحاد الأوروبي أو خارجه فبريطانيا قوة عسكرية و إستخبارتية كبيرة لها دور كبير في حفظ أمن أوروبا خلال العقود الماضية لموقعها بوصفها القوة الأوروبية الأكثر قوة و إستعدادا والتزاما في حلف الناتو. تأثير بريطانيا ليس فقط في أوروبا بل هناك تأثير لها خارج المحيط الأوروبي ويدعم هذا التأثير مقعدها الدائم في مجلس الأمن الدولي.

بريطانيا لها تأثير قوي فيما يتعلق بالسياسة الخارجية في مناقشات المجلس الأوروبي على سبيل المثال، حيث لعبت دورا رئيسيا في إستخدام العقوبات كأداة في السياسة الخارجية، تستفيد هيئة العمل الخارجي الأوروبي من التقارير والتحليلات التي تمتلكها بريطانيا وخروج هده الأخيرة سيؤثر على علاقة بريطانيا والإتحاد الأوروبي على الصعيد الأمني.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلي الاستنتاجات التالية :

إن الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي قد يجعل منه قوة طرد بعدما كان قوة جذب، وبالتالي سوف يخلق حالة من الشك وعدم الثقة بين دول الأعضاء الذي سيفتح المجال أمام ظهور استفتاءات مماثلة لهذه الدول للمطالبة بالانفصال، وكذلك عدم التكافؤ بين هذه الدول قد يشكل عبئا علي الدول الرائدة مثل ألمانيا وفرنسا وبالتالي رغبة هذه الأخيرة بالانسحاب من الإتحاد.

إن نجاح الإتحاد الأوروبي مرهون بحجم القوى الدولية فيه، فخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي يعتبر تحديا كبيرا بخروج دولة بحجم بريطانيا التي تمثل قوة اقتصادية ولاعبا مؤثرا في عملية صنع القرار داخل الإتحاد الأوروبي، وهذا ما قد يخلق تداعيات كبيرة علي الإتحاد الأوروبي وبالتالي سيتراجع دوره ككتلة إقليمية فاعلة في السياسة الدولية.

لا يزال توسع الإتحاد الأوروبي مستمر ليضم دول أخرى خاصة الدول الشرقية التي تعتبر دول ضعيفة اقتصاديا، وهذا ما يمثل عبئا على الإتحاد الأوروبي خاصة الدول الكبرى كألمانيا و فرنسا التيُ تعتبر المُمول الأكبر للإتحاد الأوروبي فكلما توسع هذا الأخير شرقا كلما كانت التهديدات متاخمة للحدود الجغرافية كما يخلق هذا التوسع صعوبة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية داخل الإتحاد الأوروبي، وهذا راجع إلى تباين الرؤى لدى صناع القرار.

تعرضت المملكة المتحدة لأزمات قانونية وسياسية داخلية عطلت إجراءات الخروج طوال مدة حكم"**تيريزا ماي**"، '**Theresa May**'واستمر التعطيل حتى بعد استقالتها وتولي "**بوريس جونسون**'**Borris'Jonson** لرئاسة الوزراء إلا أن تلك التعقيدات قد هدأت تدريجياً واستطاعت بريطانيا الخروج الفعلي في **31 جانفي2020**

بدأت الجولة الأولى من المفاوضات في مارس 2020، ولكن تم تأجيل الجولات الأخرى بسبب ما تتعرض له أوروبا من ظروف انتشار فيروس كورونا.

ستحدد العلاقة المستقبلية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي وفقاً لثلاثة عوامل تتمثل في حدود الدور العالمي الذي ستلعبه بريطانيا بعد الخروج، والتطورات المتعلقة بالاتحاد الأوروبي نفسه، وطبيعة الاتفاق النهائي الذي سيتم التوصل إليه بشأن البريكسيت".

تقوم السياسة الخارجية البريطانية تجاه الاتحاد الأوروبي بعد "البريكسيت" على خمسة محاور أساسية تتمثل في:

أ- أولوية المفاوضات، وتبذل الحكومة البريطانية أقصى ما في وسعها لإنجاح تلك المفاوضات وأن يكون الخروج ناعماً في حال تم اتفاق.

ب-التأكيد على المصالح المشتركة مع أوروبا، وظهر ذلك في عدد من الوثائق والتصريحات والبيانات البريطانية.

ت-الرغبة في التأثير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي سواء بطريقة ومباشرة أو غير مباشرة.

ث-السعي للانضمام كطرف ثالث في عدد من الوكالات التابعة للاتحاد الأوروبي.

ج-العمل على تقوية الروابط الثنائية والجماعية مع الدول الأوربية خارج إطار الاتحاد الأوروبي لتكون تلك التحالفات آلية للتأثير غير المباشر في القرار الأوروبي وتهتم بشكل خاص بالعلاقات مع كلاً من ألمانيا وفرنسا بشكل رئيسي في محاولة لتقويض التقارب الروسي-الفرنسي-الألمان.

أما عن آخر تصريح للحكومة البريطانية بصدد العلاقات الاقتصادية فقد قررت تخفيض الرسوم الجمركية عن الواردات الأوروبية بشكل مؤقت حتى يتم التوصل لاتفاق معين.

بعد خروجها فعلياً من عضوية الاتحاد الأوروبي وفق خطة «بريكسيت» التي صوت عليها البرلمان الأوروبي بصورة نهائية مؤخراً، ستكون بريطانيا أكثر حرية لجهة رسم سياساتها الخارجية والدفاعية ولاسيما حيال الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وهي المناطق الثلاث التي تشكل مرتكزات لهذه السياسات كونها الأهم لجهة المصالح الاقتصادية البريطانية وبالتالي ضرورة بناء نفوذ فيها.

ولأن منطقة آسيا/ الباسيفيكي هي الأسرع نمواً على الصعيد العالمي ولأنها تشهد تنافساً جيوبوليتكياً حاداً بين العملاقين الأمريكي والصيني فإنها هي التي تجذب اهتمام لندن أكثر من المنطقتين الأخريين. ولأن

أستراليا واليابان هما أقرب حلفاء لندن فإنهما الأولى بالاهتمام والتركيز من قبل البريطانيين ضمن منطقة آسيا/ الباسيفيكي.

وهذا لا يعني، بطبيعة الحال، إغفال التركيز على دول جنوب شرق آسيا التي من بينها ما ارتبطت بروابط كولونيالية قديمة مع بريطانيا وتربطها بها حالياً مصالح من خلال منظومة الكومنولث البريطاني.

ولعل ما يشجع بريطانيا على هذه الخطوات حيال آسيا هو النصر الذي حققه رئيس حكومتها الحالية بوريس جونسون في انتخابات شهر ديسمبر 2019 بشكل لم يعد معه أسيراً لمساءلات وإعاقات من قبل المعارضة العمالية حول سياسات بلاده الخارجية والدفاعية من تلك التي أعلن جونسون ووزير خارجيته «دومنيك راب» بصراحة ضرورة الإقدام على تغييرها وتطويرها للمرة الأولى منذ العام 1989لتتلاءم مع وضع بريطانيا السيادي الجديد ومكانتها كلاعب عالمي وعضو دائم في مجلس الأمن .

وهكذا فإن المؤكد هو تحول سياسات بريطانيا الخارجية والدفاعية نحو انخراط أعمق وأوضح لها في آسيا/الباسيفيكي باعتبارها منطقة معقدة أمنياً ومقبلة على تنافس أشد خطورة بين واشنطن وبكين من ذي قبل، بل تتصاعد أهميتها التجارية لبريطانيا وأهميتها الأمنية للعالم ككل في المستقبل المنظور، لكن مع إيلاء اهتمام خاص باليابان التي وقعت معها بريطانيا في عام 2017 اتفاقية للتعاون الأمني.

من ضمن المقترحات التي اقترحها خبراء الشأن الآسيوي على لندن خلال جلسات استماع سرية، استبدال مصطلح «الشرق الأقصى» الذي تستخدمه الخارجية البريطانية إلى مصطلح «آسيا/الباسيفيكي»، أي على غرار مافعلته واشنطن منذ عام 2017، والتحرك سريعاً دون إبطاء نحو تفعيل سياستها الآسيوية الحرة الجديدة .

وبطبيعة الحال ليس المطلوب من لندن الآن القيام بخطوات ثورية في صورة توسيع رقعة انتشارها العسكري في المنطقة لتأكيد انتهاجها نهجاً خارجياً ودفاعياً جديداً .

فهي تتمتع حالياً بحضور عسكري وأمني واستخباراتي ولوجستي لافت وكاف، حيث تحتفظ بقوات من «الغوركا» في سلطنة بروناي، وتملك قاعدة لوجستية في سنغافورة، وتشترك مع كل من أستراليا ونيوزيلندا وماليزيا وسنغافورة في المجموعة المعروفة باسم «الأعين الخمس»، وهي مجموعة تشكلت بهدف تبادل المعلومات الاستخباراتية والأمنية، اتقاء لشرور العمليات الإرهابية وأعمال القرصنة والاحتجاز البحرية .

قائمة المصادر والمراجع

كتب عربية

1. بهجت قرني وعلي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمةجابر سعيد عوض،القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسة، الطبعة الثانية ، 2002
2. تسن فرغلي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنسر،2001 .
3. جهاد عودة، السياسة الدولية العلاقات الدولية مدارس ونظرات، القاهرة: توزيع دار الكتاب الحديث، الطبعة الثانية 2015.
4. عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
5. علي موسي، بريطانيا الجغرافيا الموسوعة العربية، تاريخ النشر،2014/10/18 .
6. محمد السّيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998.
7. محمددحامكردي ، مستقبلالإتحادالأوروبي ، دراسةفيالتأثيرالسياسيالدوليالقاهرة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2013.
8. محمد صادق إسماعيل ،ماذا تعرف عن البريكست ، المركز العربي للنشر و التوزيع القاهرة الطبعة12- الأولى ، 2018 .
9. محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والإرهاب،الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2006.
10. محمد، نصر، النظرية السياسية والعالم الثالث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
11. ناصر يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي،الطبعة الثانية، 1998.
12. نافعة، حسن ،الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014 .
13. وليد عبد الحي، النظريات المتضاربة في العالقات الدولية، الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1985.

رسائل علمية

14. خروج بريطانيا من الالتحاد الأوربي ،التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسة ،جويلية 2016،
15. سعاد يحي ، تقييم مسار التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة)، من خلال دراسة تجربةالإتحاد الأوروبي (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (2013/2012).
16. عادل بلجبل، التجربة الأوربية في التعاون والتكامل الإقليمي، دراسة مقارنة بين مجموعة**15** ومجموعة**25**، رسالة ماجستير (غيرمنشورة) جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
17. عبد العزيز الريس، الإتحاد الأوربي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد، القيود والفرص، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2013،.
18. حدود فاطمة الزهراء، انعكاسات تصاعد اليمن المتطرف على الأمن المجتمعي في فرنسا **2006-2007** ، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015 -2016.

دراسات عربية

19. الشريفي، عطارد، الإنسحاب البريطاني على مكانة الإتحاد الأوروبي في النظام الدولي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية.
20. التندال، أحمد، السياسة الخارجية لبرطانيا بعد الخروج من الإتحاد الأوروبي، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2017 .
21. فرج، أنور، السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط، إعلان برشلونة أنموذجا، مجلة دراسات دولية، العدد 39، 2009 .
22. الشرعة على، الأسيان وتجربة التعاون الإقليمي، دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها، مجلة إنسانيات في الأنثروبولوجيا والعلوم الإجتماعية، عدد 8 1999 .
23. شقير محمد، الوحدة الإقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها (الجزء الأول)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت6، 1986 .

24. نوفل، أحمد، متحدون في التنوع ، الإتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد26 ، 2010 .

25. زايد عب الله ، السياسة الدولية، دار الرواد ،2002 .

26. طارق صبا، خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي وأثر ذلك على المهاجرين واللاجئين، منتدى البدائل العربي للدراسات ،2016

27. ذكر الله أحمد ،التداعيات الإقتصادية لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية 2016 .

28. الجندي رشا، اللحام وائل الإستفتاء في بريطانيا الخلفيات والتداعيات، مركز الشرق للبحوث 2016

29. محمود، بهاء التداعيات الداخلية للخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي،مجلة الديمقراطية، العدد 24 تصدر عن مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2016 .

30. الجندي رشا اللحام وائل، الإستفتاء في بريطانيا الخلفيات والتداعيات، مركز الشرق للبحوث 2016 .

31. كارس هايدي ، مستقبل الإندماج الأوروبي في ضوء خروج المملكة المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 206،

32. خروج برطانيا من الإتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016

33. مطاوع، محمد تحديات الخروج والبقاء .....تعقيدات العلاقة بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 203، 2016 .

34. رمزي سمير، التحولات الواقعية للدور البريطاني في الشرق الأوسط بعد البريكست، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، 2017 .

35. وخريص، أحمد ، خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: الأسباب والتداعيات، المركز الديمقراطي لعربي ، 2016 .

36. هاشم نوار، خروج من الإتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات، مركز دراسات الوحدة العربية ،2017 .

مقالات

37. أبراش، إبراهيم (2016) أصوليات في زمن العولمة، E Kutub، شوهد في 25 مارس 2017
Http://www.e-kutub.com/index.php/2012-11-20-23-38-43/1956-2016-11-22-05-11-35

38. نافع بشير (2017) كهل منهك ومرتبك، المشروع الأوروبي في الستين من عمره، صحيفة القدس ، شوهد في 09 أبريل 2017 على الرابط الآتي
http : //www.alquds.co.uk/?p=696281

39. الشثري، مهند (2016)، العولمة تواجه أكبر تحد لها، صحيفة الإقتصادية، شوهد في 5أبريل 2017 على رابط الصحيفة الآتي
http://www.aleqt.com/2016/07/06/article_1068109.html

40. النور، أحمد النور (2017)" الإنتخابات الفرنسية ومستقبل أوروبا" صحيفة الصيحة ، شوهد في 01 أبريل 2017 على الرابط الآتي
http://assayha.net/play.php?catsmktba=17924

41. نجيب، عمر (2016) إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي في ميزان النظام العالمي E kutub، شوهد في 30 مارس ، 2017 على الرابط الآتي
http://www.e-kutub.com/index.php/2012-11-20-23-43/1893-2016-07-602-16-00-31

42. فرزات، مروان (2016) بريطانيا. الجغرافيا السياسية بعد الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي موقع عنب بلادي، شوهد على الرابط الآتي في 17/4/201
https://www.enabbaladi.net/archives/93338

43. رشيد، عرفان (2017) قمة الإتحاد الأوروبي في روما بين تحديات الشعبوية و"الإرهاب"، صحيفة الحياة،شوهد على الرابط الآتي في 2017/4/19
http : //www.alhayat.com/Articles/20935803

44. ساربيري، أنا(2017) بعد خروج بريطانيا... هل تستطيع ألمانيا قيادة أوروبا وحدها، شوهد على رابط صحيفة الشرق الأوسط في 2017/4/20 على الرابط التالي

http://www.alhayat.com/Articles/20935803

مواقع الكترونية عربية

45. أطلق رؤية منذ 165 عاما. إنفصال بريطانيا يطعن الأديب العالمي فيكتور هوغو في الوحدة الأوروبية، نشر على موقع هافينغتون بوست عربي في 2017/6/27
. Com/2016/06/27/storty_n_10702112.htmlhttp://www.huffpostarabi

46. فوكس : خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي مخيف والسبب ليس إقتصاديإقتصاديا" نشر موقع ساسة بوست في 26 يونيو، 2016
http://www.sasapost.com/translation/brexit-eu-collapse/

47. حمدوش رياض، محاضرات في التكامل في العلاقات الدولية
Hamdoucheriad.yolasite.com

48. أنس المرزوقي-مراحل بناء الإتحاد الأوروبي- الحوار المتمدن
نشر في موقع الحوار 2014/1/13
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=395593

49. جاد الحاج، أوروبا بعد "البريكست": ذاكرة بلا مشروع، موقع الأخبار
http://www.al-adhbar.com/node/261395

50. نظريات التكامل الدولي ، تاريخ النشر يناير 2014 على
/http://www.politics-dz.com/threads/nziat-alduli.3920

51. النخبة السرية التي أقامته الهدف منه، لماذا إنضمت بريطانيا للإتحاد الأوروبي؟
http://elaph.com/com/web/news/2015/11/1059170.htmlموقع إيلاف

52. خروج بريطانيا من أوروبا: خسائر بالجملة 16يونيو 2016
http://elaph.com/web/news/2016/6/1094153.html

53. موقع إيلاف ماهي التنازلات التي حصلت عليها بريطانيا للبقاء ضمن الإتحاد الأوروبي؟
/https : //www.alsouria.net/net/content موقع السورية

54. حجج وراء خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي
/https ://www.ultrassawt.com موقع الترا صوت

55. ماذا خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي بالنسبة للاجئين ؟

http ://www.irinnews.org/ar/

56. كل ما تحتاج معرفته عن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

https ://beopen.me/2016/06/23

57. 8 أسباب دفعت البريطانيين للإنفصال عن الإتحاد الأوروبي

http ://aa.com.tr/ar/

58. أسباب خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي بعد 43 عاما من العضوية.

59. إنسحابببرطانيا من الإتحاد الأوروبي: الأسباب والسيناريوهات المحتملة / http ://www.misr5.com/611828

60. 9 أسباب وراء خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي/ https ://7al.net/2016/06/25/9

61. كيف كان تاريخ العلاقة بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي

www.noonpost.org/content/12514

62. تييري ميسان , السياسة الخارجية الجديدة لبريطانيا , **موقع فولتيير** , موجود على الرابط accessed in (4 – 4 -2019) https://www.voltairenet.org/article192733.html

63. اتفاق بريطاني – إيراني على العمل لتعزيز العلاقات على مختلف الأصعدة , **المركز العربى الديمقراطي** , موجود على الرابط accessed in 2 4 2019https://democraticac.de/?p=35408:

64. دبلوماسي بريطاني: تعزيز العلاقات مع أفريقيا هدفنا بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي , **اليوم السابع** , موجود على الرابط : accessed in 02-04-2019https://www.youm7.com/story/2018/4/14/3742989

65. تأرجح العلاقات البريطانية الأوربية"، متوفر في الموقع: http://www.aldjazeera.net(2017/9/5)

66. هايدي عصمة كارس، "مستقبل الاندماج الأوروبي في ظل خروج المملكة المتحدة"، السياسة الدولية، ع.206ديسمبر 2016.

67. حزب المحافظين يفوز بأغلبية في الانتخابات العامة في بريطانيا"، في:http://bbc.com/arabic/media-39436187، 2017/06/15.

68.https://www.gov.uk/government/publications/exporting-to-australia–UKEconomy, Office of the national statistics (ONS),www.ons.gov.uk

المراجع باللغة الأجنبية .

69. Blockmans, Steven and Emerson Michael Brexit consequences for the UK and EU,2016.
70. Brexit is a Warning to the liberal international order
71. Brexit's consequences for the UK and -Blochmans Steven Emerson Michael
72. Britain moves a step closer to building new nuclear reactors, FinanciaTimes, 9 January 2008.
73. Dempsey, Judy, Germany AfterBrexit, Carnegie Europe Centrew.
74. Ellison, James, The EU Referendum and the History of Britain and Europe, Royal Historical Society, 2016.
75. Ernst B Hass. Beyond the Nation- state: Functional and International Organization (Stanford, CA: Stanford University Press) 1964.
76. Europe and International Order Post Brexit , LKI Lakshman Kadirgamar Institute
77. Garret, Oliver ,An Investor's Guide to the collapse of the EU
78. Gow David and Meyer Henning Brexit, The Political of Abad Idea, Friendrich Ebert-Stiftung,2016
79. Imtiaz Zahrah International consequences of Brexit, Daily new,2017.
80. Janning Josef, Mdler Almut Leading from the centre: Germany's role in European Council On Foreign Relations,2016.
81. Jeffery Charlie and Derman Ray Scotland's Decision,2016
82. Jeffery Charlie and Perman Ray Britain's Decision Facts and Impartial Analysis for the EU referendum on June2016, the David Hume Institute Edinburgh
83. Jensen James, Scotland a lone : Will they be safe?
84. Jones, Alistair. Britain and the European Union, 1st edition, Edinburgh University Press,2017 .
85. Karen E Smith Would Brexit Spell the end of European defence, LSE blog, 2016.
86. Katinka Barysch Two false assumptions about Germany's take on Brexit, World Economic Forum118,2016.

87. Lacey Baldwin Smith, Paul R. Josephson, Dorothy Whitelock, ana others (2018-2-18), "United Kingdom" ،britannica, Retrieved 2018-2-22.

88. Matters, Monnet, Is the collapse of the EU possible

89. Nye Joseph) Brexit and the balance of power, Harvard Kennedy School ,Belfer Center,2016

90. Oliver Tim A European Union without the UK, The Geopolitical of British Exit from the EU, LSE ideas,2016

91. Perman Ray, Jeffery Charlie, Scotland's Decision, The David Hume Institute

92. Reinhart GarmerBrexit's slow to Globalization, Harvard Kennedy School,2016.

93. Tamani Fadhila, Intégration économique régionale au Maghreb : enjeux, contraintes et perspectives, mémoire en vue de l'obtention du diplôme de magister en sciences Economiques (université de Tizi-Ouzou : faculté des Sciences Economiques, des Sciences de Gestion et des Sciences Commerciales, 2012),

94. The economic impact of 'Brexit' Trade and Manufacturing, Woodford Investment Management

95. The father of the Euro OtmarIssing: The currency will collapse, Casey Resesrch.

96. The Lisbon Treaty, Foundation For EU Democracy, 2009. Studies

97. Watts, Duncan; Pilkington, Colin. Britain in the European Union Today Manchester: Manchester University Press, 2005.

98. Webber Douglas How likely is it that the European Union will *dis*integrate? A critical analysis of competing theoretical perspectives, European Journal of international Relations, vo20, issue 2

99. Whitman Richard The Impact of Brexit, Research Paper, Developed External Affairs, 2017.

100. Wiener, Antje &Diez, Thomas European Integration Theory, Oxford, 2nd edition 2009.

101. Wilson, Sam. "Britain and the EU: A Long and Rocky Relationship", BBC, 01-April-2014.

102. Zagana Azad, UK referendum on EU membership.

الملاحق

الملاحق

ملحق رقم:01 خريطة تمثل أقاليم المملكة المتحدة

المصدر:

https://www.google.dz/search?q=HshQKHZZLCLMQ_AUICygC&biw=1366&bih=662#imgdii=L m7Xo5gPmfT5NM:&imgrc=C2QexLIYTSzrlM

ملحق رقم 02: خريطة تمثل مراحل تطور الإتحاد ألأوروبي

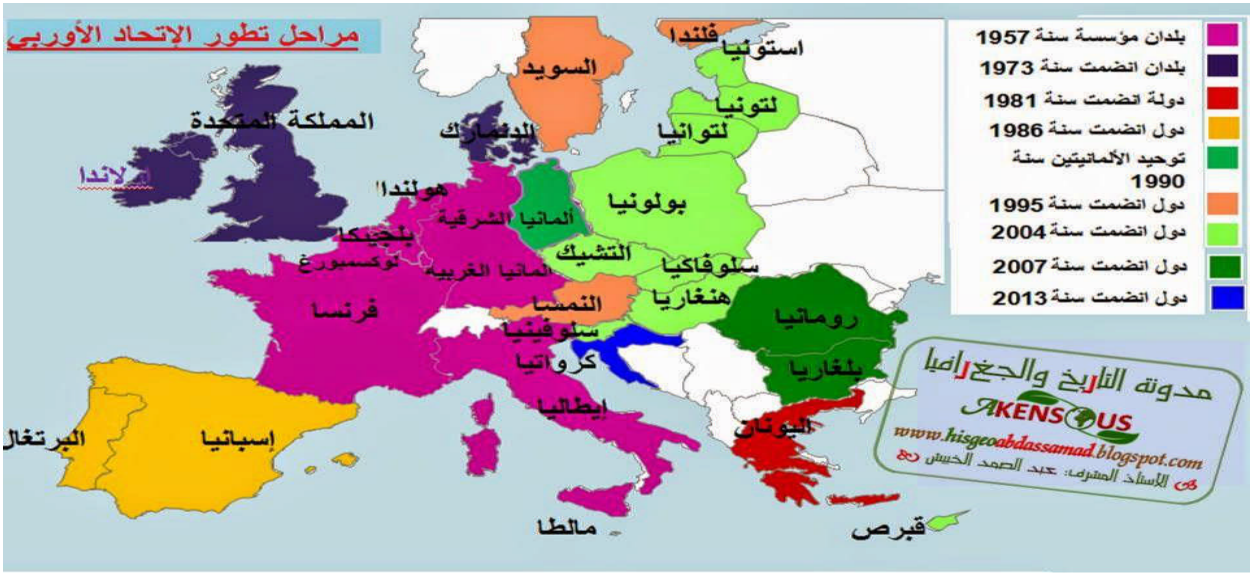

المصدر: على الموقع:

http://hisgeoabdassamad.blogspot.com/2015/03/blog-post.html،

ملحق رقم03 : تقييم مدى تأثير خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي

	Ens. des Français 2016		Ens. des Allemands. 2016		Ens. des Espagnols 2016		Ens. des Italiens 2016		Ens. des Polonais 2016	
	Juil.[3] (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)
• Pas si grave que cela car le Royaume-Uni a toujours eu un statut à part en Europe et a toujours freiné les avancées de la construction européenne	58	45	41	38	42	40	49	44	23	22
• Assez grave, mais pas autant que si c'était un autre grand pays-membre de la zone euro qui quittait l'Union européenne	29	36	34	37	30	29	27	35	23	23
• Très grave car c'est l'un des principaux Etats-membres et des principales puissances économiques européennes qui quitte l'Union européenne	13	19	25	25	28	31	24	21	54	55
TOTAL.....	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: Fondation robert shuman: **les européens et les conséquences du Brexit**, question d'europe, n° 416, 09 janvier 2017

ملحق رقم 04 : مستقبل بناء الإتحاد الأوروبي بعد البريكسيت

	Ens. des Français 2016		Ens. des Allemands. 2016		Ens. des Espagnols 2016		Ens. des Italiens 2016		Ens. des Polonais 2016	
	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)
• L'Union Européenne va repartir sur de nouvelles bases et elle sortira renforcée de cette crise	37	36	54	52	47	51	36	31	44	45
• D'autres pays vont quitter l'Union Européenne, ce qui aboutira à sa disparition	32	36	27	27	28	26	41	45	32	30
- Ne se prononcent pas	31	28	19	21	25	23	23	24	24	25
TOTAL.....	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: Fondation robert shuman: **les européens et les conséquences du brexit**, question d'europe, n° 416, 09 janvier 2017

ملحق رقم 05 : الموقف المنتظر من طرف الإتحاد الأوروبي في المفاوضات مع المملكة المتحدة

	Ens. des Français 2016		Ens. des Allemands 2016		Ens. des Espagnols 2016		Ens. des Italiens 2016		Ens. des Polonais 2016	
	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)
• L'Union européenne se montre très conciliante avec les Britanniques et maintienne le plus grand nombre possible d'accords économiques et commerciaux préférentiels entre l'Union européenne et le Royaume-Uni de façon à ce qu'il ne quitte pas vraiment l'Union européenne.....	11	12	11	13	10	14	12	15	21	20
• L'Union européenne se montre assez conciliante avec les Britanniques et maintienne des accords économiques et commerciaux préférentiels entre l'Union européenne et le Royaume-Uni	36	39	34	38	39	40	41	44	52	54
• L'Union européenne ne fasse aucune concession aux Britanniques et leur retire rapidement tous les avantages économiques et commerciaux qui étaient associés à leur appartenance à l'Union européenne.....	53	49	55	49	51	46	47	41	27	26
TOTAL.....	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

.1

المصدر : Fondation robert shuman : **les européens et les conséquences**

Du **brexit**, question d'Europe, n° 416, 09 janvier 2017

ملحق رقم 06 : تأثير البريكسيت على الاقتصاد الوطني

	Ens. des Français 2016		Ens. des Allemands. 2016		Ens. des Espagnols 2016		Ens. des Italiens 2016		Ens. des Polonais 2016	
	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)
• Plutôt offrir des opportunités à l'économie de votre pays	31	35	39	41	25	35	29	32	26	26
• Plutôt fragiliser l'économie de votre pays.....	21	24	29	28	35	28	26	28	40	35
- Ne se prononcent pas	48	41	32	31	40	37	45	40	34	39
TOTAL.....	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: Fondation robert shuman: **les européens et les conséquences du brexit**, question d'europe, n° 416, 09 janvier 2017

ملحق رقم 07 : تأثير البريكسيت على تطور الاقتصاد البريطاني

	Ens. des Français 2016		Ens. des Allemands. 2016		Ens. des Espagnols 2016		Ens. des Italiens 2016		Ens. des Polonais 2016	
	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)
• Va être affaiblie par cette décision de quitter l'Union européenne	55	51	69	69	66	61	46	43	62	54
• Ne sera ni dynamisée ni affaiblie par cette décision de quitter l'Union européenne	33	31	22	19	22	26	27	23	26	32
• Va être dynamisée par cette décision de quitter l'Union européenne	12	18	9	12	12	13	27	34	12	14
TOTAL.....	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: Fondation robert shuman: les européens et les conséquences brexit, du question d'Europe, n° 416, 09 janvier 2017

ملحق رقم 08 : جدول يمثل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وتاريخ انضمامها

دولة	تاريخ الانتماء
ايطاليا	1958
ألمانيا	1958
بلجيكا	1958
فرنسا	1958
لوكسمبورغ	1958
هولندا	1958
المملكة المتحدة	1973
دانمرك	1973
اليونان	1981
اسبانيا	1986
برتغال	1986
ايرلندا	1993
سويد	1995
فنلندا	1995
نمسا	1995
استونيا	2004
بولندا	2004
جمهورية التشيك	2004
الجمهورية السلوفاكية	2004
قبرص	2004
لاتفيا	2004
ليتوانيا	2004
مالطا	2004
منغاريا	2004
رومانيا	2007
بلغاريا	2007
كرواتيا	[1]2013

المصدر: هل تعرف ماهو الإتحاد الأوروبي، في:

http://www.alarab.com/Article/7849.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

الإهداء

مقدمة 3

الفصل الأول: السياسة الخارجية البريطانية في ضل الاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية البريطانية 16

المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية البريطانية..... 17

المطلب الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية البريطانية..... 22

المبحث الثاني: توجهات وأدوات السياسة الخارجية البريطانية 24

المطلب الأول: توجهات السياسة الخارجية البريطانية..... 24

المطلب الثاني: وسائل وأدوات السياسة الخارجية البريطانية..... 26

المبحث الثالث: العلاقات البريطانية الأوروبية قبل الاستفتاء 28

المطلب الأول: لمحة عن الإتحاد لأوروبي..... 28

المطلب الثاني: مسيرة التكامل البريطاني الأوروبي 31

المطلب الثالث: مساهمة بريطانيا في الاتحاد الأوروبي 34

الفصل الثاني: العلاقات البريطانية الأوروبية بعد استفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي

المبحث الأول: أسباب وتداعيات البريكسيت. 41

المطلب الأول: مشروع البريكسيت..... 42

المطلب الثاني: أسباب خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي 44

المطلب الثالث: تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي..... 47

فهرس المحتويات

المبحث الثاني: السياسة الخارجية البريطانية في النسق الدولي بعد البريكسيت 54

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية البريطانية بعد استفتاء الخروج..... 55

المطلب الثاني: السياسة الخارجية البريطانية مع بعض الدول بعد الخروج 56

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية ما بعد البريكسيت 61

المطلب الأول: السيناريو الإتجاهي 61

المطلب الثاني: السيناريو التشاؤمي..... 62

المطلب الثالث: السيناريو التفاؤلي..... 63

الخاتمة 70

قائمة المصادر والمراجع

الملاحق

الملخص

الملخص

خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي مؤشر هام لكنه لا يعكس بالضرورة تفكك الإتحاد في الوقت الحالي .ما يزعج قادة بروكسل هو تصاعد الحركات اليمينية في دول الإتحاد الأوروبي خاصة في فرنسا وهولندا.

تعتبر بريطانيا لاعب أساسي في النظام الدولي سواء داخل الإتحاد الأوروبي أو خارجه فبريطانيا قوة عسكرية وإستخبارتية كبيرة لها دور كبير في حفظ أمن أوروبا خلال العقود الماضية لموقعها بوصفها القوة الأوروبية الأكثر قوة و إستعدادا والتزاما في حلف الناتو.

تأثير بريطانيا ليس فقط في أوروبا بل هناك تأثير لها خارج المحيط الأوروبي ويدعم هذا التأثير مقعدها الدائم في مجلس الأمن الدولي.

بريطانيا لها تأثير قوي فيما يتعلق بالسياسة الخارجية في مناقشات المجلس الأوروبي على سبيل المثال، حيث لعبت دورا رئيسيا في إستخدام العقوبات كأداة في السياسة الخارجية، تستفيد هيئة العمل الخارجي الأوروبي من التقارير والتحليلات التي تمتلكها بريطانيا وخروج هده الأخيرة سيؤثر على علاقة بريطانيا والإتحاد الأوروبي على الصعيد الأمني.

إن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي لا يعني انهياره أو تفككه رغم التحديات المختلفة التي سيواجه إلا انه سيشهد أفاق جديدة وذلك من خلال اتخاذ دول الإتحاد الأوروبي قرارا بشأن عدد من المجالات التي تحتل الأولية حيث يمكن إن تعمق التعاون وتمنح صلاحيات تنفيذية أوسع للإتحاد وفي مجالات أخرى، وبالتالي يصبح دور الإتحاد محدودا وبينما يساعد هدا الخيار الإتحاد الأوروبي في الوفاء بتوقعات معنية قد تكون من الصعب إجماع الدول الأعضاء على المجالات التي يعني أن تحظى بالأولوية.

إن قرار خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سيكون له تأثير و عواقب على عدة مستويات سواءً كانت سياسية، أمنية أو اقتصادية، لبريطانيا أو على الإتحاد الأوروبي بصفة خاصة و على الدول العربية بصفة عامة.

Abstract

Britain’s exit from the European Union is an important indicator but it does not necessarily reflect the dissolution of the European Union at this time. What bothers Brussels' leaders is the rise of right-wing movements in the European Union countries, especially in France and the Netherlands.

Britain is a major player in the international system, whether inside or outside the European Union. Britain is a great military and intelligence power that has a great role in preserving the security of Europe over the past decades, for its position as the most powerful, prepared and committed European power in NATO.

Britain's influence is not only in Europe, but there is also an influence outside the European periphery, and this influence supports its permanent seat on the UN Security Council.

Britain has a strong influence with regard to foreign policy in the discussions of the European Council, for example, where it played a major role in using sanctions as a tool in foreign policy Security.

Britain's exit from the European Union does not mean its collapse or disintegration despite the various challenges that it will face. However, it will witness new horizons through the European Union countries taking decisions on a number of priority areas where cooperation can deepen and grant wider executive powers to the Union and in other areas, Consequently, the role of the Union becomes limited, and while this option helps the European Union to fulfill certain expectations, it may be difficult for member states to unanimously agree on the areas that would be prioritized.

The decision to leave Britain from the European Union will have an impact and consequences on several levels, whether political, security or economic, for Britain or the European Union in particular, and on Arab countries in general.